



کتابخانه
جمهوری
ایلامی

۹۱۴



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: تجرید از مذهب سنی در مذهب	
مؤلف: (خط)	جلد: (۹۱۴)
آقای سید محمد صادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۲۹۵۵	تاریخ ثبت: ۱۳۶۹

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۱۴

۹۱۴



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: تجرید از مذهب سنی در مذهب	
مؤلف: (خط)	جلد: (۹۱۴)
آقای سید محمد صادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۲۹۵۵	تاریخ ثبت: ۱۳۶۹

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۱۴

في هذه السورة من القرآن
معلوم من القرآن

هو الباقي وقدره لا يفتقر

ثم الله الذي لا يفتقر

يقول راجي الزيد في الامانة على ابن الحسن الازلي
الحمد لله الذي لا يفتقر الحسن والشكر للفضل الكامن
حمدا على اذنه الجميل شكل على عيانه الخزيه
احمد بافضل الحامد حمدا يفتخر حمد كل ما مد
ثم اصلى واسلم على اشرف من كان نبيا رسلا
والله العادل والظلمة والعدو الطاهرة الكرام
لا يما مطرب كل طرب رفيع النور صاحب المنان
وبعد هذي وروية الطالبين بوجه مرضية
حوت محقق من الاصول خلت من التعقيد والتفصيل
اورث مختار بلاد اهل في الاثر والبرهان الشهيدي
والله موكل الى الكفاية ثم ان شاء الله الشوارده
واسم الله في الامام حسن زكي الخيام
علم الاصول بعضهم قد حذر بالعلم بالقرآن المهم

هذا هو الباقي وقدره لا يفتقر
ثم الله الذي لا يفتقر
يقول راجي الزيد في الامانة على ابن الحسن الازلي
الحمد لله الذي لا يفتقر الحسن والشكر للفضل الكامن
حمدا على اذنه الجميل شكل على عيانه الخزيه
احمد بافضل الحامد حمدا يفتخر حمد كل ما مد
ثم اصلى واسلم على اشرف من كان نبيا رسلا
والله العادل والظلمة والعدو الطاهرة الكرام
لا يما مطرب كل طرب رفيع النور صاحب المنان
وبعد هذي وروية الطالبين بوجه مرضية
حوت محقق من الاصول خلت من التعقيد والتفصيل
اورث مختار بلاد اهل في الاثر والبرهان الشهيدي
والله موكل الى الكفاية ثم ان شاء الله الشوارده
واسم الله في الامام حسن زكي الخيام
علم الاصول بعضهم قد حذر بالعلم بالقرآن المهم

في هذه السورة

كذلك بالاشارة اليه بيب ويعبر بشهرة قد انبوا
والفعل والفعل معا فاشيا لا يفتقر عقل فيه لا يفتقر
فاذكر ما يفتقر الفاعل دون القياس والناسية
نقلان اذ هما وضعا خارجا فانك ترجع معبر قد كمالا
مع الاكثر ضبطا والذكر قد دخل خطا بفتل واحد
لا من يركن عادة او اعلم وما ذكرنا بالسر فيه فاعلم
ان لم يكن هنا مرجع جدي فظنا فاعلم خبر الجدي
وفيلان قبا ناي قيل في غير هذا بعين
لفظ قد استعمل في الرفع حقيقة قد بلا جاد لم
في غير ما استعمل الجان واذن الاول قد عرفت
بصحة السلب والرفع وسبق على الجمع
وصد ما استعمل الجان عن تحقير ثبات
وبعضه انما الاطراد ونحن لا في بر اعتقاد
كذلك لم القدر والجمع بما مع حقيقة برون بعلم
واللفظ لم يصف لشيء منها فام لم يكن مستعلا فليعلم
وهي انما كمالا

في هذه السورة من القرآن
معلوم من القرآن

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings, written in red and black ink.

ان صد الامر بكي فلا ٥ يكون بالافراد امر افضل
والحق بالامر بالكل ٥ امر بها وليس بالمدنى
نسخ الامر بغيره ٥ نسخ الجواز وعليه كالعظم
نسخه بغير جواز النسخ ٥ كان وجوب الشيء مفترقا
والحق ان نسخ السند ٥ نسخ الجواز وكذا السند
وفي الاخص في ما كان ٥ منه ومنه من يقول بالعدم
وفيمن يفرع هذا الى ٥ بان الذي قد كان ما زواله
ليس له فرع ما كان به ٥ نافي الشهودين فيجب تنسبه
نعم اذا التزم بالكل ٥ لكن معلقا فهو نعم
لان ذلك لا يكون باحد ولا ٥ بعد حصول شرطه فيقول لا
لان فرع الخامس هو لا ٥ وتعين انكرنا قال نعم
الامر بغيره ٥ مع عمله بان شرطه امتنع ٥
ان لا يبدل ٥ كان فالحق نعم ٥ وان يكن لا يبدل ٥ فالعدم
اغنى به الشرط الجواب وما ٥ يكن شرطا للجواب فاعلم
والثان فاعلمنا ان الغرض ٥ بجواز التحد في الكفاي

الامر

الامر بالشئ بحيث لو فعل ٥ بعضه فالغرض منه محض
بالاعتناء واقع في الشرع ٥ وذلك كاستنباط حكم من
وذا يسمى بالكفاي وما ٥ تعلق الامر بمجرده كما
لم يك المجمع قد علقا ٥ من حيث مجموع نعم علقا
بالكل فالكمل معاف اذا ٥ ما تركوا كلا هذا القول
ان الكفاي يعلم بنط ٥ اما على الظن فهل انط
فيه نامل نعم ان حصل ٥ من قول عدلين مناطا
فان يكن يشهد عدلا ٥ ما من فلان وجب الشيء
قد شهد العدلان ٥ سعي على من موافق له
اما سقوطه فنقوم طورا ٥ ان المناط في السقوط الظن
فان يكن لقوم الظن ٥ بان غيرهم كفايا فعل
فليسقط التكليف عنهم ٥ ليسقط عن كل مكلف اذا
ما حصل الظن له بان ٥ بجوابه والحق عدي ان حصل
من قول عدلين ٥ وان يكن لا منه فهو ليسقط
الامر للقيام عند الكثر ٥ ومثله صغره في الاظهر
فان لا يقتضيه ٥ وان لا يكون ٥ وان لا يكون

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script, continuing the legal discussion, written in red and black ink.

تعريف العبادات والمعاملات

اما العبادات فما اصحاب الى فصل تقرب وغيره ففلا
 عند الفقه ذامعا ملاب ٥ واجبة عقد وبقاعات
 وعجزها ما عمل ولا عتاق ٥ والبيع والقصاص والطلاق
 والصلح في جميعها الفاء ٥ من اصلها التهمة لشفاء
 العام لفظ دل بالوضع على ٥ جميع ما يقع له ناس ولا
 مكان للجنس فقط لفظ ٥ وضعا على الافراد لا لاطم
 هذا لثبوت اسم الجنس ٥ غير عن مدلوله با محسن
 وان على هبة مع وجه ٥ دل بتمتعهم بالشكر ٥
 وذاتية نازبا لفظ ٥ بذكر احكامه في المظن
 لشيخ الافراد فانصرف ٥ بذات جميع العلماء اغتبرت
 لكن غرضه للرفع الخلفا ٥ وقد ادى له اعترافا
 فشرط الحكم على ما ذكره ٥ ينظمها اخر فكن معبلا
 ان لا يكون للعموم مفترض ٥ هنا واما العموم فيقضي
 للعموم منع شخص به ٥ لا بالخصوص في الاصح فانه فيه
 وخصي بالعموم الكف ٥ منها ولكن لغد قد ارضى

هذا هو المعنى الذي عليه
 الفقه في هذه المسئلة
 وهو ان العبادات هي ما
 يوجب تقربا الى الله تعالى
 والمعاملات هي ما يوجب
 تقربا الى الناس

المعنى

وبالمنع والامتناع

والعقوبات

ثم اشتمل كسر وفان لاس ٥ كما اخبرنا فيهم خلافا لاصل
 الفهم لعل باللام والجمع المتكسر
 ولان بعض عجز باللام ٥ كان مضافا فتعني ابي
 وضعا ولكن في الخطاب بغيره ٥ ان كان مفترض ولا لا يعجز
 بل كان للجنس فقط في الامر ٥ عندي وضاعف هذا للاكثر
 لكنه وافقنا اى شى ٥ وقوله في مثله مرعى ٥
 وهكذا وافق في المطول ٥ ولم نجد للعموم معوى
 واللام للتعريف لفظا حقيقيا ٥ في بيان مفرد فليعلم
 وليس للتعريف معنى في الاصح ٥ الا اذا كان هنا عجز مرعى
 ولما ان تكرا بغيره ٥ وضعا عرفا هو قد يعجز
 ثم اقل الجمع عند مطر ٥ فلا نذكر لان حبس لفظا
 والتمناه ههنا تفصيل ٥ بكونه وحده على
 التخصيص والحكامه بيان التخصيص والتفصيل
 تخصيصا لخصم لعم على ٥ يعجز عن الافراد قد نزلوا
 وهو محي بالكد قد استقل ٥ بنفسه وبالله ليس مستقل
 والا دل الموصم بالمتفصل ٥ والمناظر قد استعمل بالمتفصل
 كالغاية استثناء ما قد ٥ والنظر والوصف هكذا بالبدل
 سلبا وبالعكس لا يتبادر

هذا هو المعنى الذي عليه
 الفقه في هذه المسئلة
 وهو ان العبادات هي ما
 يوجب تقربا الى الله تعالى
 والمعاملات هي ما يوجب
 تقربا الى الناس

وكان من فالف المشهور ٥ كالحق قوله كالزور
مخالف في ادوار الارب ٥ بدو نقل ثابت من العرب
علاج الشافعي من الاستثناء
وافضل من العرب من غيره ٥ في نحو عشرة الا عشرة
فترت لجان الا جعله ٥ وقيل امدان لعين مثلاً
وكثرت من الا عشرة ٥ ومعه وهو لفظ العشرة
وبعضهم اسند بعض النثر ٥ واول الا قول عندي اوى
لا بد في الخصم منها ٥ بقا للعام فترت زكن
وقيل جاز لا قل الجمع ٥ وقيل لم ينظر له منسج ٥
فما للحد وانما ٥ والا كثر من شعور هذا بن
وقيل في مقام اول اخر ٥ واول الا قول اوى في النقل
العمل بالعام في الخصم
ان كنت فلفظنا بالخصم ٥ ان ليس للجم من خصم ٥
فما لا يفتق عن العمل ٥ ما لم يكن بخصم لظن حصل ٥
وبعضهم لا يفتق في بل ٥ بقول بان شرط علم في العمل
وتعمل البعض في الخصم ٥ منه لاصل علم الحقص ٥
وزان اوطر ويقرب فاما ٥ ذكره في الحق جلا فاعلم

وان يكن وجه مغزالي ٥ بعض ما العام له شاكلا
فما من منم بخصم جزم ٥ ولا كثر من فالتون بالعدم
والقول الوفاء رضاه لك ٥ ووسط الا قول عندك لرفع
السؤال لا يخص عم الجواب
انما فقول لربا كان يخص ٥ ما عمنه فاجواب يخص
به بل الجرم منه طاهر ٥ في الشك من كل ما طاهر
والا فخصم الجرم به ٥ وقوله قول ضعيف فاندبته
وان فما لرب لربا ٥ بهي عموما لم يخص فاعلم
الخصم العام بالمهم
من قال بالمهم والعدم ٥ يجوز الخصم بالمفهوم
وبعضهم انكر بالمخالفة ٥ وقوله لم يشد بالمجازة ٥
الخصم الكتابي بخلاف العمل
بخصم الكتابي المظن به ٥ وهكذا يخص المظن به ٥
وجازي يخص بلية بما ٥ يكون طعنا بالعكس كما ٥
يجوز ان يخص الظن به ٥ وليس بهن اختلاف فاندبته
فما من مخصص كذا ٥ بخلاف الواحد فالصواب
جواز وشيخنا العوسقي ٥ انكر وقاله ما عمنه ٥
وهنا قولان بالانفصال ٥ ما لهما انظر بالدليل ٥
فان كان حكمه فاعلم ٥ فمما كان حكمه فاعلم ٥
فان كان حكمه فاعلم ٥ فمما كان حكمه فاعلم ٥

تعم اذا سئلتم حكم من هذا **هـ** لعلم الاخر فاحلن كما
 في نحو اعني الظاهر ومعرفة **هـ** ولا تكن تلك منها كافترة
 حكما بانها في الحجة **هـ** حكما بانها في وجهها ورد
 فاحل طر منها القيد **هـ** لتفادها اذا ما ورد
 احاد جصول على المطلق **هـ** يكون نسخا منها للمطلق
 وقيل نسخ ان لو حرم مطلقا **هـ** وهو على ارباب الضعف ارفق
 وان يكن حكمها قد انحدر **هـ** نصا وايضا موجب لكل حد
 فاعمل بكل منهما واختلفا **هـ** فيما اذا الموجب فيه اختلفا
 فنصل بالحمل على الاطلاق **هـ** وعندنا لا حمل بانفاق
الحمل على الملبس
 لفظا له دلالة لا ينبغي **هـ** على المراد منه بالحمل
 مركبا جاء وجاء مفردا **هـ** فضعف قول منكره من كل
 ثم من الحمل عدت امتدة **هـ** لكن لدى المحقق ليس بحجة
 كرهت عليكم الحرس فلا **هـ** اجمال فيه فالمراد قد جلا
 وهكذا المقصود من افعال **هـ** صلوغ الا لظهور انحلال
 ادخله للاقرب الطريقة **هـ** فيما اذا انحدر الحصة

والتن

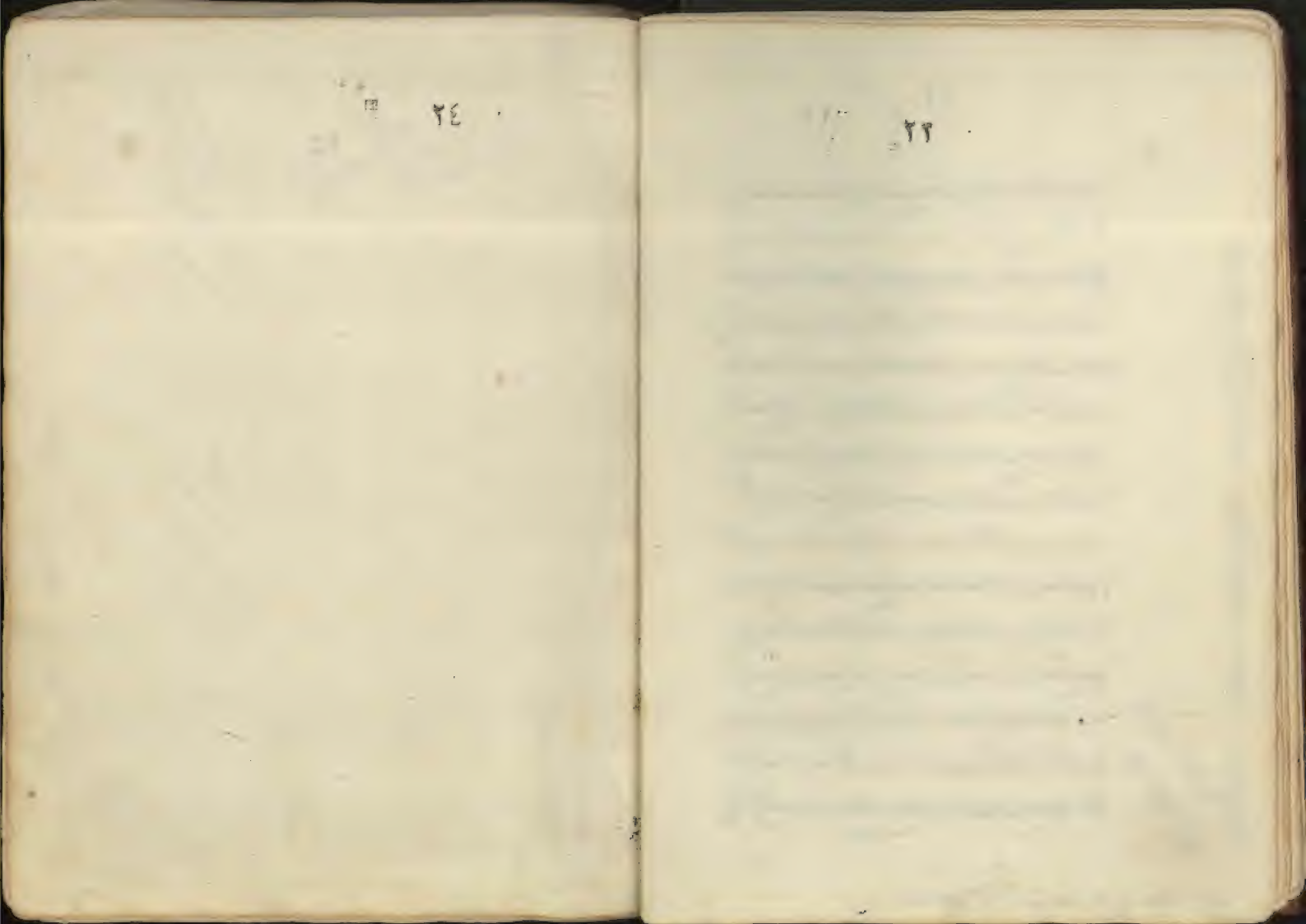
وان يكن لخط عند فلو لا **هـ** نجزم بجعله ما و لا
 فعند امتياز كل منهما **هـ** عن اخر بالاعتبار فانما
 وبعضهم فاجعل الما و لا **هـ** ما كان عرضية الفضة خلا
 وجعل الجواز عاقل فان **هـ** يطاير القول لعله حسن
 مدلول لفظه بكن حكما **هـ** كان على الشق نظوق ومما
 فان كان حكما لكان ما ذكر **هـ** بكن معزوم الكلام فاعين
 فاول ان كان بالمطابقة **هـ** سم صرحا ان هذا طائفة
 وهكذا ان كان بالتحقق **هـ** وبعضهم انكر هذا فاذا كن
 وان يكن ذلك بالانقار **هـ** غير مرجح سم في الكلام
 وذا اذا قصد في الاداء **هـ** فتمه دلالة انقضا
 ان تحته القول والصدق **هـ** عليه عطلا او لكونه في
 اولى بكن كذا ولكن **هـ** ما ناسب لمعمل لبقاء ركن
 لكفر من بعد فداهلك **هـ** واضعنا اهل ما نأه اهلك
 ولين كن بالبر في العبادة **هـ** حري في صدق فاسمه الانفاق
 والثنا فيهم ملاقى وذا **هـ** ما وافق المنطوق حكما واذا
 معصم العاصي
 وتنفذ عا

وتنفذ عا

السيرة محمدية قد قرأ على الملكة آية مؤسسها في الدولة السلطانية العالي
 خات الجلال بيات اقباله التال لسان الامتثال بيات جلالة الله على الدنيا
 على الاناس والعالمين شرقي وشمالي والذين من عند السلام وسيد
 السيرة لغير اجل الله لغيره من عند شره لا لله شره في دين الهدى منه
 الامارات باهت اذ به نبت ومحمد على استنقونه سبه لا زال اعلام الهدى
 في ايام دولته عالية في قمة العلم من افار شره عليه ويا ديه على اهل
 فاطمة واعاد به من بيت الخلافة غاصه فهو الذي اهل الزمان با فاضله
 العدل والاحسان وخص اهل من بينهم بغير من والية وقضاة غير من
 رفع لاهل العلم مراتب الكمال ونصب لادب الال من مناصب الجلال ونصب
 لاصحاب الفضل جناح الافضال من جليسا جليسا برفعهم بصابغ العلم من
 كل مرتبة محبت ورجد تلقاء مدينه وبت مطايا الاما من كل حق الامم
 كما ابدته لاهلها كلك فائدة وكافرت غلده بنظم مصحح خلفت بخلافه من قال
 امين ابي الله مهيجه فان هذا دعاء ليعمل البشري فان وقع في خير البتول
 فهو غاية الكف والنهاية المأمول والله استر ان يرفع الصدق والصواب
 عن الكل والاضطرار لله وفي الترفيق ويده ارضه المحقق قد الربا جه سكران
 ١٢٨

من الله والذين سبوا الاسلام من عند الكبار
 معصيا لاهل الفضل والعدل في كل يوم
 والذين سبوا الاسلام من عند الكبار
 معصيا لاهل الفضل والعدل في كل يوم

ومعاني واشتغلت بخير الكتاب وتتمه بالاسالة الشريعة الفواعل انظروا



Handwritten signature or scribble at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

میرزا حسن خان قزوینی

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

در صورتی که در این کتاب

١٠٠

جہانگیر شاہ

تذکرہ خواجگان

د. سید محمد رفیع

منقول وكل واحد منهما عن الآخر فلم يعرف الخارج في العلم ان تم
 ان في قولهم في العلم الطعن في ذلك بل في طلبه به ولا كان
 الحاجة الى التلويح في العلم معرفة به او هما في بحث جد
 وصلا في بحث بقبيل العلم بالنسور والتقدير ان في بيان
 عايد في العلم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ويصور مع حكم وهو ان ادخل احوال اوصافا وبها الحكم في
العلم انما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبها العلم
 السابق كقولهم ان الانسان من غير حكم عليه بغير اوثان ولما تصور
 مع حكم وبها الحكم تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب انما تصور في حصول صور
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان في تصور صورته
 في العقول ما يمتاز لانسان عن غير عبد العقل كما في صور الشيء
 في الحركات والآلات المماثلة لانث فيها الامثلة الحواسيل المماثلة في
 مثل المعقولات والحواسيل فتصوره وهو حصول صور الشيء
 والعقل اشار الى الغريب مطلق الصور دون التصور فقط
 في العلم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ويصور مع حكم وهو ان ادخل احوال اوصافا وبها الحكم في
العلم انما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبها العلم
 السابق كقولهم ان الانسان من غير حكم عليه بغير اوثان ولما تصور
 مع حكم وبها الحكم تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب انما تصور في حصول صور
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان في تصور صورته
 في العقول ما يمتاز لانسان عن غير عبد العقل كما في صور الشيء
 في الحركات والآلات المماثلة لانث فيها الامثلة الحواسيل المماثلة في
 مثل المعقولات والحواسيل فتصوره وهو حصول صور الشيء
 والعقل اشار الى الغريب مطلق الصور دون التصور فقط

في العلم

من تصور وسيله فلا بد من الغريب في التصور بيان سبب قايده
 في العلم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ويصور مع حكم وهو ان ادخل احوال اوصافا وبها الحكم في
العلم انما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبها العلم
 السابق كقولهم ان الانسان من غير حكم عليه بغير اوثان ولما تصور
 مع حكم وبها الحكم تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب انما تصور في حصول صور
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان في تصور صورته
 في العقول ما يمتاز لانسان عن غير عبد العقل كما في صور الشيء
 في الحركات والآلات المماثلة لانث فيها الامثلة الحواسيل المماثلة في
 مثل المعقولات والحواسيل فتصوره وهو حصول صور الشيء
 والعقل اشار الى الغريب مطلق الصور دون التصور فقط
 في العلم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ويصور مع حكم وهو ان ادخل احوال اوصافا وبها الحكم في
العلم انما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبها العلم
 السابق كقولهم ان الانسان من غير حكم عليه بغير اوثان ولما تصور
 مع حكم وبها الحكم تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب انما تصور في حصول صور
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان في تصور صورته
 في العقول ما يمتاز لانسان عن غير عبد العقل كما في صور الشيء
 في الحركات والآلات المماثلة لانث فيها الامثلة الحواسيل المماثلة في
 مثل المعقولات والحواسيل فتصوره وهو حصول صور الشيء
 والعقل اشار الى الغريب مطلق الصور دون التصور فقط

في العلم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل
 ويصور مع حكم وهو ان ادخل احوال اوصافا وبها الحكم في
العلم انما تصور فقط اي تصور لا حكم معه وبها العلم
 السابق كقولهم ان الانسان من غير حكم عليه بغير اوثان ولما تصور
 مع حكم وبها الحكم تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب انما تصور في حصول صور
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان في تصور صورته
 في العقول ما يمتاز لانسان عن غير عبد العقل كما في صور الشيء
 في الحركات والآلات المماثلة لانث فيها الامثلة الحواسيل المماثلة في
 مثل المعقولات والحواسيل فتصوره وهو حصول صور الشيء
 والعقل اشار الى الغريب مطلق الصور دون التصور فقط

لأنه إذا ذكر التصور فقط فقد ذكر من أحد هذين التصورين المطلق
لأن التصور إذا كان مذكوراً كان المطلق مذكوراً بالضرورة
وأنه إذا ذكر التصور فقط أي الذي هو تصور المتأخر قد لا يكون
التي هي إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط لا بما
أن يعود إلى التصور فقط لصدر حصول سرية الشيء في العقل
على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفاً للتصور فقط لم يكن
ماتعاً للدخول غيره فيه فمعين أن يكون الشيء عايداً إلى مطلق الشيء
دون تصور فقط فيكون حصول سرية الشيء في العقل تعريفاً
وأما عريف مطلق التصور دون التصور فقط فتبينها على أن الشيء
كما يطلق فيها هو كنهه وعلا ما يقابل التصورين أي تصور
المتأخر كذلك يطلق عليها في العلم ويتم التصديق وهو
مطلق التصور وأما الحكم فيهما سنا واما لما خرجا بما أو سلبا
والإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب استنراح النسبة فإذا قلنا
الإنسان كاتب ليس بكاتب فقد استلنا الكتابة إلى الإنسان
وأوقعنا نسبة ثبوت الكتابة إليه هو الإيجاب أو بغيرنا نسبة

نور

ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا أن يذكر كذا لا
الإنسان ثم يفهم الكاتب ثبوت الكتابة إلى الإنسان
ثم يوقع تلك النسبة أولاً وتوقعها فادركه الإنسان هو تصور
محكوم عليه والإنسان المتصور محكوم عليه وأدراك الكاتب
هو تصور محكوم به والكاتب المتصور محكوم به وأدراكه
نسبة ثبوت الكتابة إليه هو النسبة الحكيمة وأدراكه
ووقع النسبة أولاً وتوقعها عنده هو النسبة الوهمية والسلب
بما يقع هو الحكم وبما يحصل أدراك النسبة الحكيمة يدرك الحكم
بأن النسبة في النسبة أو لوقه فإن الشك في النسبة الحكيمة أو
لوقه يدرك تصورهما في كنه التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم
وعند مناخرى المتطابقين أنه الحكم أي إيقاع النسبة أو استلنا عنها
فعل من أفعال النفس فلا يكون أدراكاً لا أدراكاً فاعمال والعقل
لا يكون أنفعاً لا فلو قلنا أن الحكم أدراك يكون التصديق مجموع
الصواب لا الأبعد تصور المحكوم عليه وبه تصور النسبة الحكيمة
والنفس الذي هو الحكم وإن قلنا أنه ليس بأدراك يكون النسبة

مجموع التصورات الثالث والحكم هذا على راي الامام واما على راي
 الكتاباء التصديف هو الحكم فقط والعرف بينهما من وجوه احدها
 انه التصديف بسط على هذا الحكم وتركب على راي الامام و
 ثانيا ان التصور والطرفين شرط للتصديف خارج عنه على
 قولهم وشرطه الداخل فيه على قوله والثالث ان الحكم نفس التصديف
 على زعمهم وعرفه على زعمهم واعلم ان التصور فيما بين القدم ان
 العلم اما يتصور واما تصديف والتص عدل عنه الى التصور السابق
 والتصديف وسببها العدول عنه وروا الاعراض على انفسهم
 المشهور ومن وجهين الاول ان التفسير فاسد لان احدا لا يرب
 لازم له وهو اما ان يكون قسم الشيء فيها له او يكون قسم الشيء فيها
 من ذلك لان التصديف ان كان عبارة عن التصور مع الحكم
 والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التفسير فيها له
 فكون قسم الشيء فيها له وهو الامر الاول وان كان
 من اعباء عن الحكم وقد جعل في التفسير قسم من العلم الذي هو نفس
 التصور فيكون قسم الشيء فيها منه وهو الامر الثاني وهذا

الكتاب

الاعتراض انما هو بوضع العلم الى مطلق التصور والتصديف كما هو
 التصور واما اذا قسم العلم الى التصور والسابق والى التصديف
 كما فعل الكم فلا وروا لا فاما ان التصديف عبارة عن التصور
 مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من التصور فلان اذا قسم
 قسم من التصور والسابق المطابق للتصديف فخطا ان لا يكون لك وان
 او روي به ان قسم من مطلق التصور قسم لكن قسم التصديف ليس
 مطلق التصور بل التصور السابق فلا يلزم ان يكون قسم الشيء
 له والثاني ان الامر بالتصديف والتصور والتصديف مطلقا ان التصديف
 الحكم فان عنى به التصور والذهني مطلقا لزم انقسام الشيء الى قسمين
 والى جهة لان التصور والذهني نفس العلم وان عنى به التصديف بعد
 الحكم اشنع اعتبار التصور في التصديف لان عدم الحكم يكون معبرا
 في التصور فلا كان التصور ويعبر في التصديف لكان عدم الحكم
 معبرا فيه الحكم معبرا فيه ايضا فليزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديف
 والتحقق وجوابه ان التصور مطلقا لا يشترط ان يكون له خبر فعدم
 الحكم وهو التصور السابق ومطلق التصور والذهني مطلقا كما في

البينة عليه والمجرب في التصديق ليس هو الأول بل الثاني والحاصل
 ان الحق هو الذي مطلقا وهو العلم والتصور اما ان يجزئ
 شيء اى الحكم ويجعله التصديق او بشرط لا شيء اى عدم الحكم
 ويجعله التصور السابق او لا بشرط شيء وهو هو التصور والمفاد
 التصديق هو التصور بشرط لا شيء والكيفية في التصديق شرط
 كانه او جزؤه هو التصور لا بشرط شيء فلا اشكال وليس الحق
 من كل منهما بل بينهما والاما جعلنا شيئا نظريا والاما للدراول ليس
 العلم اما بداهة وهو العلم بغير فصول على سبيل كسوف
 الحاروة والبرودة والتقدير بل بان الذي والاشياء لا يجزمان
 ولا ينفصلان ولما نظري وهو العلم بغير فصول على سبيل كسوف
 كسوف العقل والنفس وكما التصديق بان العالم عارف واقار
 هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق
 بداهة كانه ان كان جميع التصورات والتصديقات بداهة
 لما كان شيء هو الاشياء محجور لا لا وهو باطل وفيه نظر بخلاف ذلك
 الشيء بداهة ومحجور لا لانا ان البديهى وان لم يتوقف حصوله على

القول

ونظركم يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من فصول العقل البهاري
 او احساس به او الحدس او غير ذلك فاما جعل ذلك الشيء كسوف
 عليه لم يحصل البديهى فالبداهة لا يتلزم الحصول بالتصديق ان
 يتلزم كون كل التصورات والتصديقات بداهة لما احتجنا فخصيص
 شيء من الاشياء كالكسوف ونظرا وهو فاسد ضرورة احتجنا في
 بعض كسوف والتصديق كالفكر ولا نظريا اى ليس كل واحد
 من كل واحد من التصور والتصديق نظريا بل انما قد لو كان جميع
 التصورات والتصديقات نظريا بل انما الدور والشلسل والدور هو

وتوقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بغيره كما يتوقف على **ع** وبالعكس او بغيره كما يتوقف على **ع**
و على **ع** والشلسل هو ترتيب امور غير متناهية
 واللازم باطراف الماروم مثله اما الملازمة فلا بد من ذلك التفسير
 اذا عاونا فخص شيء منها فلا بد ان يكون حصوله يعلم بشرط ذلك
 الاخر ايضا نظرا ويكون حصوله يعلم بشرط وهو حار فاما انه تذهب
 سلسلة الاشياء لغير انما به وهو الشلسل وهو الاول
 فيلزم الدور واما بطلان اللازم فلا يتحقق التصور والتصديق

علم البديهى والتقدير

لو كان بطريق الدور والتمثيل لا منع التحصيل والكسب أما بطريق
الدور فلا بد من بعض الى ان يكون الشيء أصلاً قبل حصوله لا قبل
ان يكون قبل حصوله على حصوله **ب** على حصوله **أ** أما بطلانه
او بطلان كانه حصول **ب** سابقاً على حصول **أ** وحصول **أ** سابقاً على حصول **ب**
ج والناجى على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون
حاصلاً قبل حصوله وان كان **ج** وأما بطريق التمثيل فلا بد من حصول العلم
للمعلم يتوقف على استحضارها لا نهائياً له واستحضارها لا نهائياً
للمعلم والموقوف على الحال المحال فان قلنا ان غير بقولكم حصول العلم
للمعلم يتوقف على ذلك انما هو بطريق التمثيل على استحضار
مالها نهائياً له لا انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعه
واحدة فلا تتم انه لو كان الاكساب بطريق التمثيل لم يتم توقف
المعلم على حصوله او غير المتناهية دفعه واحدة فان الامر بالغير
المتناهية معلوم بحصول العلم والاعتبار ليس من لوازمها ان
يكتفى في العجز بل يكون سابقاً مع العلم العجز والاعتبار وانما
انه يتوقف على استحضارها في انفسه غير متناهية قبله فليس يمكن ان لا يتم

انها

ان استحضار الامور الغير المتناهية في الانفس لا يمنع الغير المتناهية في العلم
ببطلان ذلك ان كانت النفس حادثة فاعلم ان كانت النفس حادثة فاعلم ان كانت النفس حادثة
فانفسه غير متناهية فاعلم ان كانت النفس حادثة فاعلم ان كانت النفس حادثة
الغير المتناهية فاعلم ان كانت النفس حادثة فاعلم ان كانت النفس حادثة
عليه في الحجة **أ** بل البعض من كل منهما يدبتهى والبعض الآخر نظري والنظري
يحصل منه بالفكر وهو ترتيباً من معلوماته لتسوية العلم ذلك
الترتيب ليس بصواباً وانما المتناهي من بعض العقلاء بعضاً ومقتضى
افكارهم بل الانسان الواحد في انفسه في احواله في نفسه الحاجة الى
قوة يفيد معرفة طريق اكتساب النظرية من القوي والاحاطة بالحق
والفاسد من الفكر الراجح فيها وهو المتكلف وسيره بانه الذي انما
يخصم مراعاة هذا الزعم عن الخطا والفكر **أ** ان يكون جميع
النظريات والنقدية بطلانها او يكون جميع النظريات والنقدية بطلانها
او يكون بعض النظريات والنقدية بطلانها والبعض الآخر منها بطلانها والاشياء
مختصة فيها ولا يطل العلم او لان بعض المتناهي وهو ان يكون لبعض
من كل منهما بطلانها والبعض الآخر من كل منهما بطلانها

بطلانها

لأن من علم لزوم أمر كثر علم وجود اللزوم حصل له من العلم بالشيء
وهو العلم بالملامحة والعلم بوجود اللزوم العلم بوجود اللزوم بالضرورة
فلم يمكن تحصيل النظر بطريق الفهم يحصل العلم الثاني من العلم
الساكنين لأن حصوله بطريق الفهم والتفكير هو ترتيب امور متوالية
المتوالية المحتمل كما اذا ما ولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان
والثنا طبع وربنا كما بان فربنا الحيوان واخرنا الثنا طبع حتى يتأدى
الذهن منه الى تصور الانسان كما اذا ما التصديق بان العلم محدث
وسبقنا المتغير بان طرف العلم وحكنا بان العلم متغير وكل متغير محدث
فحصل لنا التصديق بحدوث العلم والمرتبة تجعل كل شيء في مرتبة
وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الال
ويكون بعضها نسبة الى بعضها بالتقديم والتأخير والملازمة بالامور
ما وفت الاحراز احد وكلا لا يجمع بينهما في التعريف وهذا النوع
واقعا اعتبرنا الامور لا التعريف كما يكون الا بين شيئين متساويين
التي لا اصل لها عند العقل وهي يتناول التصديقات والتعريفات
التيقنات واليقينات والظنايات والمجهلات فان الفكر كاي شيء في التصديق

العلم يجري في التصديق كما يكون في اليقين كما يكون في اليقين
والجملات اما الفكر في التصديق والتصديق اليقيني كما ذكرناه ولما في
فكرنا هذا كما اننا ننشر منه الزايم وكل ما اننا ننشر منه الزايم
فمنه من عدم فهذا الحائط منه من عدم وفي الجمل كما ان العلم منعدم
عن كونه وكل منعدم عن كونه فليس في العلم فليس في العلم
من الانفاظ المشترك فليس في العلم فليس في العلم
على الاعتقاد الجازم المطابق لثبات المانع وهو خاص من الاول من
شرائط التعريفات الخيرة عن استعمال الانفاظ المشترك لا اننا ننشر الانفاظ
المشترك لا ننشر في التعريفات الا اذا قام فربنا ما الله على تعاليم
منه معانيها وهي هنا فربنا ما الله على ان الما زيا العلم المذكور في
تعريف هو الحصول العظم فانه لم يقتصر في هذا الكتاب على ما
واقعا اعتبرنا العلم الجمل في المطلوب حيث قال لنا اننا في الجمل لا نحقق
استعمالهم العلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من ان يكون تصديق
او تصديقها اما الحصول التصديق فليس من الامر التصديق واقعا
الحصول التصديق في الامر التصديق ومن لطائف هذا التعريف

العلم كذا انما لا يكون

انتم مثل على العلل الاربعة فالتي تبا اشارت الى العلة النقصية في المطالب
فان من غير العلة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للنقص في الكمال
كالهيئة الاجتماعية الحاصلة لاجل التميز في اجتماعها وتبينها
في العلة الفاعلية والاولى انما ذلك ان كل واحد من مبدئيها هو جنة
القدرة الفاعلة كالنجار الخبير وهو معلوم من اشارة الى العلة المادية
كقطع الخشب للسهر ولذا دى الخبير ان اشارة الى العلة الفاعلة
فان الغرض من ذلك ان يبين ان ينادى الله الى المطالب
لكن من كل من السلطان مثلا على التميز وذلك ان التميز في العلة
ليس بمتعلق بالعلل بل بعض الفضلاء تناقض بعضا في بعض
من واحد يتاخر في كمال التميز فيكون في العالم ومن احسن
الى التميز فيكون في الانسان الواحد فيكون في نفسه فيكون في
فقد يكون في غيره فيكون في التميز فيكون في العالم فيكون في نفسه فيكون في
الى التميز فيكون في غيره فيكون في التميز فيكون في العالم فيكون في نفسه فيكون في
التميز فيكون في غيره فيكون في التميز فيكون في العالم فيكون في نفسه فيكون في
معرفة طرق الكتاب في التميز فيكون في التميز فيكون في العالم فيكون في نفسه فيكون في

والاطلاق بالاحكام المحصورة في الفاسد الى علة فيها ان ذلك الفرق حتى
يعرف مبدئيات كل نظري باق طريق يكتب واما في صحت وان في سبب ذلك
ان ذلك هو كماله وانما في ذلك ان تلك العلة الفاعلة انما هي لاجل سببها
وهي من انما الله فان رتبة بعضهم من عالمها الذي عن الخطا في العلة والاولى
في المراسلة بين الفاعل والمنفصلة في وصول اثره اليه كالتميز في النجار فيكون
واسطة بينهما وبين الخشب في وصول اثره اليه والتميز لاجل لاجل العلة
اكتسبت في تلك واسطة بين فاعلها ومفعولها في علة الله فيكون في علة الله فيكون
فان اذا كانت علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون
لما سطر بدنه في وصول اثره الى العلة البعيدة الى العلة البعيدة الى العلة البعيدة
لا يقدرون على العمل في ذلك عن ان يتوسط ذلك فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون
اثر العلة فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون
منطبق على ما في علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون في علة الله فيكون
فان انما كل يعرف احكام جزياته منه حتى يعرف ان في امر في علة الله فيكون في علة الله فيكون
حزب ربه وانما كان الكمال في رتبة لانه واسطة بين القدرة الفاعلة
الكسبة في الاكساب وانما كان فان لانه حاد لانه فان في كماله فيكون في

علا ما يرجع بنا إليها أن لا نفرض أن الكسالة الخفية لا تنعكس إلى السادة والعلامة
عزما من جهة فقلنا لا تنعكس من الإنسان إلى الحيوان بالضرورة تنعكس إلى الإنسان لا تنعكس
من الحيوان إلى الإنسان وإنما لا تنعكس من عالم الحيوان إلى عالم الإنسان لأن العلم ليس فيه
عالم واحد ^{بشرية} الخلق والألم يعرف المطلق خطأ أصلا وليس كذلك فائدة في الخطأ
لأنها لا لا لا هذا هو المقصود التعريف وأما احترازا فقلنا أنه غير ملة الجنس والخاصة
فهي لا لا لا المحيطة لا باب التعريف وبذلك تنعكس من عالمها إلى العالم ^{بشرية} الخلق
في التعريف في العلم الخاص فبذلك لا تنعكس من عالمها إلى العالم من
الخطأ في الفكر بل الكمال في العلم العربية وإنما لا في هذا التعريف كما
لأن كونه الله تعالى من غير علمه فإن الزاوية التي أتى ذكره في نفسه ^{بشرية}
ولا يسهل العلم ليس الله في نفسه بل بالقياس إلى غيره من العلم ولا يعرف
بالعائنة إذ عائنة العلم العمية عن الخطأ وغاية الشيء ما يكون خاصه عن
والتي تعرف بالخاصة يخرج من ههنا فائدة جليلة ومكان خفية علم على ما
كل ذلك العلم لا الله في نفسه بل بالقياس إلى العلم وضع العلم بالعلم بالعلم بالعلم
لهما هي في حقيقة ولا فلا كما في بعضه بحسب معتقده لا يحصل
العلم بجميع مسائله وليس غلات عقيدة للشيخ فيه وأنا الغاية معرفة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

العارض الجبروت بواسطة الله انسان وهو اخضر من الجبروت
والعارض السبب الكائن كالمادة العارض لا السبب الثاني
مباشرة لا السبب اعراض عريضة لما هو من العريضة بالقياس الى المسمى
والعلم لا يثبت فيها الا على الاعراض الالهية من غير ان يكون لها مال
عن عريضة الله عريضة بل لا يخرج من كونها احوال لا ذات وانما هي
للمصداق كالحكمة والبرهان من هذا القبيل من غير ان يكون لها علم
والصدق بغيره لا يكتفي ببحث عن اعراضها الذاتية وما يثبت
في العلم عن اعراضها الذاتية هو من غير ان يكون لها علم
الصدق بغيره والصدق بغيره من العلم وانما هذا ان يكتفي ببحث
عن الاعراض الذاتية للعلم بالصدق والصدق بغيره لا يكتفي ببحث
من حيث انها تصل الى الجبروت بغير ان يكون لها علم
كالجبروت والصدق الذاتي وانما هذا ان يكتفي ببحث
يكفي ان يصل الى الجبروت بغير ان يكون لها علم
وهما علمان بالصدق بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف
لغيرها ما هو علم الجبروت بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف

انها يوقف عليها الوصول الى التصديق ككون المعاداة التصديق بغيره
وذا ان يوقف عليها وحسبها فضلا وخاصة من حيث انها بغيره
عليها الوصول الى التصديق اما بوقفها في اي بلاول سطره
المعاداة التصديق بغيره او عكس قضيته او بغير قضيته وانما
توقفها بعيدا عن سطره كمن فيها من صفات جبروتها كمن
الى التصديق يتوقف على التصديق بالذات كمن فيها من صفات جبروتها
على المصداق والحكمة لا يكون الوصول الى التصديق بغيره
والذات وعلى المصداق والحكمة لا يكون الوصول الى التصديق بغيره
وبالحكمة لا يكتفي ببحث عن احوال المعاداة التصديق بغيره
هي اما الاصل الى الجبروت او الاصل الى التصديق بغيره علمها الاصل
وهذا احوال عارضة للمعاداة التصديق بغيره والتصديق بغيره
فهي ما عرفت عن الاعراض الذاتية لها مال وانما هي بغيره العادة بان
قد عرفت ان الغرض من العلم استحصا الجبروت والحكمة
اما تصديق او تصديق بغيره انما هو الوصول الى التصديق بغيره
في الوصول الى التصديق بغيره العادة اي عارضة المصداق بان
اي حكم كالحكمة او التصديق بغيره انما هو وجه كالحكمة العادة بغيره انما هو

الوصول الى التصديق بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف
الوصول الى التصديق بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف
الوصول الى التصديق بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف
الوصول الى التصديق بغيره العلم بغيره ولا يثبت في حيث انها كلف

بسم الوصل الى القصير فولا شادحا اما كرهه فولا ملا ولا الا على ترك

والقول بكونه فاعلا كونه شارحا للشرح وايضا فاعلا ههنا الاشياء

والمراد الى القصد في حجة لان من عنتك يد اخذ لا على المطلوبه

على الحفم من حجج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول الى المثل

الى القصور على سياحتنا في اى المرحل الى القصيدت بحسب المنع

ان الموص الى البقر النضر والموص الى الصديق الصدوق

التصديق على التصديق بلعاً فيقدم عليه وضعا لرافقه الرض

طبع وفاقاً لما في النسخة مقدم على التصديق طبعاً لا بالآلة.

فانكرتم التقديم محض تخلفا اليه الذل والكره والاعراض

للقدر كذا النسبة الى المقدار الثاني اذ لو لم يكن كذا في المقدار الثاني

من حصص الفقراء حصص البرية من قوتهم
المعسر

وحدود العلاء وأما بقية الحدود التي ذكرها

فقد ثبت: أن المستأجر إذا كان له الحق في الاستعانة بغيره في العمل، فإنه لا يترتب عليه مسؤولية.

میرمن فیض التوفیق علیہ امانتاً و باجر حاد

به وبه كذا لك وقصو الحكم للعلم الاول ماشع الحكم من

٦

ان اسنداء التذليل بقصر المحكوم عليه ليس معناه انه ابتد

نصروا حكمه عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم ينصروا حقيقته ان

فمنع الحكم على المراءاة بسند في قصور وجه ما أمّا بكنه الحصة.

او با مرصاف علیه فاقا حکم علی المشایلا تعرف حقایقها بالاحکام

عَلَى الْأَرْجَاءِ بِالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ عَلَى شَيْءٍ نَرَاهُ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ

شأنه الخ فلو كان الحكم مشددا على النعم الحكم عليه فبذلك حقيقة

يقوم منا امنا هذه الاحكام والثامن ان الحكيم فاما انهم

الآن انك غامضه احد من النسخه الاخره للمعصيه

الأشتركة على جميع أحد في السيرة الحجابية

بن الحسين واما في ايقاع الشبده او المرفعه المعية بالكم

علم بأنه لا بد في الصدقات من نصيبكم السبعة الأربعة

إلى أمته المحكم إيفاع النبىز واستزاعها قتيها على نقاب مفع

لأنه كان كاذباً كما دبره التبعة الإجماعية في الرضعين لم يكن له

اشباع الحكم من اجل من واقعا النبوة فترجم فليعلم من هذا
 علي شانه من كان له المروءة

تصديق نفس الابقاع وهو رقم لانا اذا امرنا ان النبوة

وليس براقعة يحصل النصب ولا زلف له على ضرورة ذلك الأمر

فان قلنا هذا انما هي الاكاذب الحكم او كما انما اذا كانت صلافا
 ليست لي تصور الحكم لا من الاعمال الاختصاصية للتفكير
 والاعمال الاختصاصية انما هي تصور غير مباشرها والقصد
 الى اصدارها كحصر الحكم من حيث على مقتضى وحصول القصدية
 على حصر الحكم كحصر القصدية من حيث على مقتضى الحكم على ان القصد
 في شئ كالحكم على يد وجعله شرطاً لا من غير ذلك القصدية على ان
 نقول قد لا يكون القصدية لا بد من تصور الحكم بل على ان يقصد
 الحكم من اجل القصدية فلو كان المراد بالواقع الشبهة لكان المراد
 القصدية لكان المراد بالواقع الشبهة على اربعة وهي تصور
 وقال لا يوافق المقتضى لا بد من ثلاث تصور كحصر
 الحكم عليه وبه والحكم قبل وقت ما بين قوله وقوله هي
 ان الحكم فيما قاله تصور كحصر الحكم على ان القصدية لا يكون
 قبله والحكم معطوف على تصور الحكم عليه لا يكون تصور كحصر
 قال ولا بد فيه من الحكم ولا يلزم منه ان يكون تصور كحصر
 على الحكم عليه لا يكون تصور وفيه نظر لان قوله والحكم كذا على

تصور الحكم عليه ولا يكون الحكم تصور والحيثان بقوله لا مشاع
 من جعله من الذين لم يسمعوا قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر
 من وجه آخر وهو ان المراد من قاله تصور كحصر القصدية
 الحكم عليه وبه والمقتضى كحصر القصدية كحصر الحكم عليه
 الدليل واداد على القول وبه كذا الحكم كحصر منه وكذا الحكم
 نعم القصدية على القصدية بلحاظ الحكم انما هي تصور كحصر الحكم
 من حيث قاله قال واما المقالات فثبت اولها لا شغل للقطع من حيث
 هو مطلق لا انما هو مطلق عن القول الثاني والمجدة وكيفية
 وهو لا يصدق على الا انما هو ما يصل الى القصدية لفظ المحسوس
 بل هو ما لا يصدق على القصدية كحصر القصدية لا لا المقادير ولكن
 لما توقف فائدة المعاني واستغناءها على الاقفاط صاد المقتضى
 مقصود بالعرض وبالقصد الثاني ولما كانت النظر بها من حيث
 انها لا لا المعاني فمقتضى الكلام في ذلك لا وهو كذا الشئ بماله لم
 من العلم به العلم بشئ اخر والشئ الاول هو الدال والشئ الثاني

الحكم كحصر القصدية كحصر الحكم عليه
 الدليل واداد على القول وبه كذا الحكم كحصر منه وكذا الحكم
 نعم القصدية على القصدية بلحاظ الحكم انما هي تصور كحصر الحكم
 من حيث قاله قال واما المقالات فثبت اولها لا شغل للقطع من حيث
 هو مطلق لا انما هو مطلق عن القول الثاني والمجدة وكيفية
 وهو لا يصدق على الا انما هو ما يصل الى القصدية لفظ المحسوس
 بل هو ما لا يصدق على القصدية كحصر القصدية لا لا المقادير ولكن
 لما توقف فائدة المعاني واستغناءها على الاقفاط صاد المقتضى
 مقصود بالعرض وبالقصد الثاني ولما كانت النظر بها من حيث
 انها لا لا المعاني فمقتضى الكلام في ذلك لا وهو كذا الشئ بماله لم
 من العلم به العلم بشئ اخر والشئ الاول هو الدال والشئ الثاني

انظر الى كل موضع لك العارف على السجدة اي يكون موضع هذا
 لكي يكون موضع هذا الذي من غير نظر الى كل اول فصل مشترك
 لا شتره كدين كما انك لا عين فافهم موضع الباق والماء
 والاشربة على السراوات فافهم ذلك كما نقل فافهم انك استعمل
 في انك لا اول افادات تركب في لفظه منقول ليقول من انك الاول
 والتلفظ اما شرع فيكون مقبولا شرعا كالقلم والقصم فافهم
 في الاصل الدعا وطلو كما انك ثم نقلها الشرع الى الارض كالحق
 ولا ما كالحضرم مع التربة واما غير الشرع واما العرف العام
 في الكفر العرفي كالدابة فافهم اصل القلم لكل ما ياب على
 ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير
 والحمير والعرف الخاص وتبين مقبولا اصطلاحيا كما اصطلاحا الفخاة
 اما اصطلاح الفخاة كالعرف فافهم ان كان في الاصل اما مصدرين
 المتاعل كالكل والاسد والعرف ثم نقله الحمير في كل كلمة
 في نفسه مقبولا باحدا لفظا المتاعل واما المتاعل كالعرف فافهم
 في كل كلمة في كل كلمة ثم نقله المتاعل الى شرب الماء على ما لم يسلح
 كغيره

74

[illegible]

10

Handwritten musical notation on staves, featuring square notes and Hebrew text. The notation is written in black ink, with some red ink used for decorative elements or specific notes. The Hebrew text is written in a cursive script below the staves.

من تبيينه ويظهر فيه الفنى واللزجى والشم والنداء وأما غير التمام فمراد
تعيينه كالحجرات القاطنات والخاصة بتعيينه كى كما ذكره
اسم واماء أو كلمة واماء من

فكونان من غير ان يكونا اليك والاسد وان كانا غنفا فيهما من اية
واللفظان متباينان لان للباسمة في اللفظ كلفظة بكرة وخلف
التي لم يكن المركب واحد فتحق الكفاية في اللفظين النظم بين
المركبين كالان والفرس من الناس من فخر او من التام
والفصيح ومن السيف والعماد من الالفاظ المترافعة لصدفها
على ذات واحدة ومنها سدا لالترا في الملاحة والعمود كما
في القرات كاذة اللبث والاسد فكما اخذ منهم الخلد لاذ من غير
عكوى اذ اخذوا لاذ لا يحجب ان يتجمل لهم كاذ السيف
والصدام فان اللاحقة هنا والعمود **قال** ولما ذكر في التمام
وهو الذي يصح السكت عليه اما غير تمام وهو ما يقابل تمام الاسم
ان اخذ الصدف والكيف غير المحرر لان لم يحل والكيفية فان
على طلبه كغير ذلك او يريد ان يضعه لا يستعمل في غير تمام
انت وضع الكيفية سنوول ومناه وضع الشاكر التام وانهم
قال لما فرغ من المعنى وان شاع في الكتب وما قام وأما غير تمام
لا فله اما ان يضع المعنى اي يبين اللفظ فائدة تام ولا يكون متبعا

[illegible]

٦٩

والاول هو الكيفية سواء كان متعددا لا شخص وهو المفعول في جواب ما هو جوابه فيكون
معكالات او غير متعددا لا شخص وهو المفعول في جواب ما هو جوابه فيكون
كاشف من هذا ان كل مفعول على اكثر من متعديين بالحقاق
في جواب ما هو ما هو

٢٥

فانه من لان الحسب فانه من الحسب فيكون المفعول في جواب ما هو
الشيء انما يكون بالشيء الذي يكون ذلك الشيء متعديا الى الكل
والشخص على الكل في ذلك فانه من الذي انما هو الشيء الذي
يكون متعديا الى الكل والشخص في المفعول في جواب ما هو
في جواب ما هو باعتبار باللات في المفعول في جواب ما هو
كلية وغيره في معنى الال باسم المفعول في جواب ما هو
اما ان يكون تمام ما هيته ما يتحد من الجواب او لا فلا يها
فما اقول انك قد عرفت ان من وضع هذه المقالة ما
معرفة كيفية انما هو الجواب في المفعول في جواب ما هو
لا يبحث عنها في العلم الجواب وعدم ايضا في هذه صا
نظر في مظهر مفعول على ان الجواب في جواب ما هو
انما هو ما يتحد من الجواب فاما ان يكون نفس متعديا
او لا فلا يها في جواب ما هو في جواب ما هو
وقد عرفت ان كل مفعول على ما هو الجواب في جواب ما هو
والاولى ان كل مفعول على ما هو الجواب في جواب ما هو

النوع

النوع كان لا انسان فانه نفس ما هيته زيد وبكر وهو مفعول
من جنس ما هو وهو زيد على الانسان لا يجوز من متعديين
خارجة عنه بها عباد شخص من شخص آخر في النوع لا يجوز
اما ان يكون متعددا لا شخص في الخارج او لا يكون
فان كان متعددا لا شخص فهو المفعول في جواب ما هو
بجواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
الشيء انما يطلب تمام ما هيته وحقيقة فان كان سؤال
من غير واحد كان طالبا لتمام ما هيته المتعديين
جميع بين شئين واشياء في السؤال كان طالبا لتمام
ما هيته في تمام ما هيته الاشياء انما يكون تمام ما هيته المتعديين
بينها ولما كان النوع متعددا لا شخص كان الانسان
هو تمام ما هيته كل واحد من افراد ما هو من زيد
مثلا بما هو في المفعول في جواب ما هو لان تمام
ما هيته المتعديين وان سئل من زيد وعمر وما هما كان
الجواب لانسان انما لا تكال ما هيته المتعديين فلا يها

ان يكون مفعول في جواب ما هو الجواب في جواب ما هو
لا يمكن متعددا لا شخص في جواب ما هو في جواب ما هو
كان مفعول في جواب ما هو الجواب في جواب ما هو
بما هو من ذلك الجواب في جواب ما هو تمام ما هيته المتعديين
اذلا في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
في السؤال في الجواب في جواب ما هو تمام ما هيته المتعديين
ان النوع ان تعدد الشخص في الجواب في جواب ما هو
في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
فقالوا ان كل مفعول على اكثر من متعديين بالحقاق في جواب ما هو
ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
البر المتعد لا شخص في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
للتعدد لا شخص في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
والعنوان العام لا يتلوه في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو

الان

الامر ان لا يتم انما اشغال التعريف على امر متعديين وانما لا يكون
التعريف جامع لان المراد بالشيء ان كان مفعول في جواب ما هو
في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
لان النوع في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
موجود في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
يخرج عن التعريف لان النوع لا يوجد في الجواب في جواب ما هو
فلا يكون جامعاً ولا تعريفياً في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو
الكل انما في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
معاً في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
الاطراف في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
وهو في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
عام في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
ولما في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو
من المتعد لا شخص في الجواب في جواب ما هو في جواب ما هو في جواب ما هو

لا يشترك فيها مصادره لأنها ما كان يكون فضلا عما قدم أحد الآخرين
 لأن الخزان لم يكن تمام المشترك فاقا إلا يكون مشتركا أصلا
 لا أمرا ولا يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه فذلك
 البعض ما كان يكون مباحثا لتمام المشترك والخص من أوجه منه
 أو صوابه لا جاز أن يكون مباحثا لأن الكلام فلا جاز الحرة
 ومن الحال أن يكون المشترك على أن مباحثا لتمام الخص من أوجه
 الأعم بدون الخص من أوجه وهو لا يكون الخزانة والخص من أوجه
 لأن بعض تمام المشترك بين المبررة وفيه آخر لو كان الخرج من تمام المشترك
 لكان مبررا في نوع آخر بدون تمام المشترك فحينئذ الخرج المبرر
 فيكون مشتركا بين المبررة وذلك النوع الذي هو باق من أتمام المشترك
 لوجه فيها فاقا أن يكون تمام المشترك بينهما ومع لأن المقدار
 الخرج ليس تمام المشترك بين المبررة وبين نوعها من الأجزاء وأما أن
 لا يكون تمام المشترك بل بعض منه فيكون لا يشترط تمام المشترك أحدهما
 تمام المشترك بين المبررة والنوع الذي باق فيها والثاني تمام المشترك
 بينهما وبين النوع الثاني الذي هو باق تمام المشترك الأول مع لكان
 مشتركاً

٢
 فاما المشترك بين الهيئتين والشيء الثاني اعلم منه ان كان موجودا في
 احد الطرفين تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بالهيئة وذلك
 النوع الثاني الذي باذنه تمام المشترك الثاني وليس تمام الهيئة
 بينهما بل بعضه يحصل تمام مشتركا ثالث وهو ما اذا كان
 تمام لك كذا في غير النهاية او بعضها في بعض تمام مشترك
 مساويا لاوليها ولا تركيب الهيئة من اجزاء غير متناهية
 ولا بسلس ليس عما ينبغي لان السلس هو تباين من غير
 ولا يلزم من الدليل تباين اجزاء الهيئة وانما يلزم وتلك كان
 مشترك الثاني في جها من تمام المشترك الاول وهو غير لازم وعلمه
 اذ بالمتساوي وجودا من غير متناهية في الهيئة لكنه
 بخلافه كما عرف واذا بطلت الاقسام الثلاثة بعين ان كان
 بمفردها مشترك مساويا وبوالا في الثاني فاما ان يكون
 مشترك واحد من الاثنين فلا بد ان لم يكن مشتركا اصلا بل يكون
 بها فيكون مشتركا بالهيئة عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك
 مساويا للمكون فضل تمام المشترك لا اختصاصا به وتمام المشترك

[illegible][illegible]

حصہ

الجنس القريب

فمنه المنع عن بعضه فحيث كان صلاحيهما لا يخرج عن الحد فيقول
 لا ينفك في جوابي شيء من جهة واحدة بل في جهة واحدة من جهة واحدة
 تمام كمنكر بين الشيء ونوع آخر فالحسن جارح عن التعريف ولكن
 كان محتمل ان الصلابة لا يكون معقولة لا جواب ما هو ويكون قسما من
 في الجملة فلو فرضنا ما به تركيب من امرين متساويين وامور متساوية
 الجنس العالي والفضل لاخير كان كلامنا افضل لاهلها لا قد عينه كنية
 فبما جرحها واعلم ان قدما المنطقيين في خلاف كلامنا لما فضل
 وجبان يكون لها حيز في ادة الشيء والشيء لا ينفك عن حد
 الفصل في مقرر على الشيء في جوابي شيء من جهة واحدة
 وانما ليس بعد اليقظة على ذلك في العلم على ضعفه بالمشاكلة في جهة واحدة
 في الجرد اذ لا يبراهن شيئا لا محال فاننا نذكر الفصل في الشيء من
 مشاكلة في الجنس في جهة واحدة من جهة واحدة كذا في حلقه لا ان
 ويعيدان من جهة واحدة في جهة واحدة كذا في حلقه لا ان
 عن المشاركة في الجنس من المشاركة في الوجود به فان
 كان منبر عن المشاركة في الجنس فهو اما قريب او بعيد

فمنه المنع عن بعضه فحيث كان صلاحيهما لا يخرج عن الحد فيقول
 لا ينفك في جوابي شيء من جهة واحدة بل في جهة واحدة من جهة واحدة
 تمام كمنكر بين الشيء ونوع آخر فالحسن جارح عن التعريف ولكن
 كان محتمل ان الصلابة لا يكون معقولة لا جواب ما هو ويكون قسما من
 في الجملة فلو فرضنا ما به تركيب من امرين متساويين وامور متساوية
 الجنس العالي والفضل لاخير كان كلامنا افضل لاهلها لا قد عينه كنية
 فبما جرحها واعلم ان قدما المنطقيين في خلاف كلامنا لما فضل
 وجبان يكون لها حيز في ادة الشيء والشيء لا ينفك عن حد
 الفصل في مقرر على الشيء في جوابي شيء من جهة واحدة
 وانما ليس بعد اليقظة على ذلك في العلم على ضعفه بالمشاكلة في جهة واحدة
 في الجرد اذ لا يبراهن شيئا لا محال فاننا نذكر الفصل في الشيء من
 مشاكلة في الجنس في جهة واحدة من جهة واحدة كذا في حلقه لا ان
 ويعيدان من جهة واحدة في جهة واحدة كذا في حلقه لا ان
 عن المشاركة في الجنس من المشاركة في الوجود به فان
 كان منبر عن المشاركة في الجنس فهو اما قريب او بعيد

الجنس القريب

الجنس القريب

ان يبره عن مشاركة في الجنس القريب فهو متصل قريب كالناطق
 للانسان فانه يبره عن مشاركة في الحيوان وان من غير مشاركة
 في الجنس لبعيد فهو متصل بعيد كالحساس للانسان فانه يبره عن
 مشاركة في الحيز المتأخر فاما اعتبار القريب والبعيد في الفصل المتأخر
 في الحسن لان الفصل المتأخر الوجود ليس متحقا في جهة واحدة بل في جهة واحدة
 وربما يمكن ان يستدل على بطلان ما به تركيب ما به حقيقة من
 امرين متساويين فانما ان لا ينفك احدهما الآخر وهو في مودة وجو
 احتياج بعض احدهما اليه حقيقة اما بعضا ويختلفان احتياجا
 واحد منهما الى الآخر بل في المقدار لا يلزم التجميع بل في جهة واحدة فانما
 متساويان في احتياجهما احديهما الى الآخر ليسا في احتياجهما الاختلاف
 اربعة لتركيب جنس على كماله بالوجهين وهو في جهة واحدة وان كان حيزا فانما
 ان يكون الوجهين في جهة واحدة بل في جهة واحدة بل في جهة واحدة
 او اذ خلاصه وهو ان لا يستلزم تركيب الشيء من نفسه وعينه او خواصه
 فيكون عارضا له لكن ذلك لا يلزم ليس عارضا لنفسه بل يكون العارضا با
 بالجنس الآخر فلا يكون العارضا بغيره عارضا له فانه في نظره هذا

الجنس القريب
 من امرين متساويين
 فانما ان لا ينفك احدهما الآخر وهو في مودة وجو
 احتياج بعض احدهما اليه حقيقة اما بعضا ويختلفان احتياجا
 واحد منهما الى الآخر بل في المقدار لا يلزم التجميع بل في جهة واحدة فانما
 متساويان في احتياجهما احديهما الى الآخر ليسا في احتياجهما الاختلاف
 اربعة لتركيب جنس على كماله بالوجهين وهو في جهة واحدة وان كان حيزا فانما
 ان يكون الوجهين في جهة واحدة بل في جهة واحدة بل في جهة واحدة
 او اذ خلاصه وهو ان لا يستلزم تركيب الشيء من نفسه وعينه او خواصه
 فيكون عارضا له لكن ذلك لا يلزم ليس عارضا لنفسه بل يكون العارضا با
 بالجنس الآخر فلا يكون العارضا بغيره عارضا له فانه في نظره هذا

من يات اليك بان كنيان شرع في المنسب من التفتيش فحقها
منها بان ان يصادق كل واحد من تفتيش كنيانين على كل ما يصدق عليه
الاخر ولا لكلا احدا التفتيش على بعض ما يصدق عليه التفتيش الاخر
لكن ما يكلف عليه احدا التفتيش فيصدق عليه غيره ولا لكلا التفتيش
فيصدق على احدهما كنيانين على بعض ما يصدق عليه التفتيش الاخر
ليست لهم صدق احدا كنيانين دون الاخر هذا كله مما لا يجب
ان يصدق كل كنيان لا تافق وكل كنيان تافق لا يشا ولا كنيان يفتي
الا ان الشاير لانا طاف فيكون بعض الاكنا تافقا يفتي التافق لا الشاير
وهو يخرج وليفتي الاخر من شئ من اخر من تفتيش الاخر من ان يصدق
تفتيش الاخر على كل ما يصدق عليه تفتيش الاخر وليس كلا صدق
عليه تفتيش الاخر يصدق عليه تفتيش الاخر اما الاول فلا قد لا يفتي
تفتيش الاخر على ما يصدق عليه تفتيش الاخر لصدقه على الاخر على بعض ما
عليه تفتيش الاخر يصدق عليه الاخر بدون الاخر وان قد لا تقول
يصدق ان كل كنيان لا انسان ولا كنيان بعض الاجراء انشا ما
شعبا لا انشا كنيانين ويصدق واما الثاني فلا قد لا يصدق فلما كان

من ي

من يات اليك بان كنيان شرع في المنسب من التفتيش فحقها
منها بان ان يصادق كل واحد من تفتيش كنيانين على كل ما يصدق عليه
الاخر ولا لكلا احدا التفتيش على بعض ما يصدق عليه التفتيش الاخر
لكن ما يكلف عليه احدا التفتيش فيصدق عليه غيره ولا لكلا التفتيش
فيصدق على احدهما كنيانين على بعض ما يصدق عليه التفتيش الاخر
ليست لهم صدق احدا كنيانين دون الاخر هذا كله مما لا يجب
ان يصدق كل كنيان لا تافق وكل كنيان تافق لا يشا ولا كنيان يفتي
الا ان الشاير لانا طاف فيكون بعض الاكنا تافقا يفتي التافق لا الشاير
وهو يخرج وليفتي الاخر من شئ من اخر من تفتيش الاخر من ان يصدق
تفتيش الاخر على كل ما يصدق عليه تفتيش الاخر وليس كلا صدق
عليه تفتيش الاخر يصدق عليه تفتيش الاخر اما الاول فلا قد لا يفتي
تفتيش الاخر على ما يصدق عليه تفتيش الاخر لصدقه على الاخر على بعض ما
عليه تفتيش الاخر يصدق عليه الاخر بدون الاخر وان قد لا تقول
يصدق ان كل كنيان لا انسان ولا كنيان بعض الاجراء انشا ما
شعبا لا انشا كنيانين ويصدق واما الثاني فلا قد لا يصدق فلما كان

من ي

منها فبات لان هذه الجزئ الاضافه الخاص وفيه اكل العام واما اذا كان
 خاصا بالسنه الى العام وكذلك العام عام بالسنه الى الخاص واما ان كان
 لا يجوز ان يذكر في تعريفه شيئا من الاضافه الا ان كان تعقيل قبل تعقيل
 كغيره وان لم يلق على عامي الامر ان يعرف بالافراد ليس بجائز ولا
 ان يقدح الاخص من شي من اى الجزئ الاضافه انهم من الجزئ الخفيف
 يعني ان يكون في حقيقة جفلا اضافي بدون العكس اما الاول فلان لا جري
 حقيقة من غير ان تحت ما يسهل العرات عن المستحق لها كما اذا جردنا
 عن المستحقه ان لا يها صا مستحقا مينا في الما يسهل ان لا يسهل ان
 منه يمكن ان يكون في حقيقة مستحقا تحت اسم فيكون جفلا اضافيا وهذا
 مقصور بواجب الجرد فانه مستحق جرد وحيث ان يكون له ما يسهل كونه
 والا فانه ان كان جرد تلك الما يسهل عليه بل ان يكون احدا كذا في
 ربيع وان كان تلك الما يسهل مع شي اخر بل ان يكون واجبا لغيره
 مستحق وبيع ما يسهل في الحكمة ان شق واجبا لغيره واما ان كان
 الاضافه لا يسهل شي ولا خص من شي اخر بل ان يكون في حقيقة كذا
 فلا تخرج الى الحقيقة فانه في ان يكونها قال الخامس النوع كتابه اول النوع

هذا النوع من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق

بابها

كما يطلع على ما ذكرناه وهو القول على انهم مستحقين بالحقيقة جرد ما
 وفيه النوع الخفيف لان زعيده انما هي بالنظر اليه كونه احد من
 ذلك يطلق بالاشتمال على كل ما يسهل عليه وعلاها الجفلا
 ما يسهل ولا يسهل اى بلا واسطه كالان بالانسان الى الجفلا فانه ما
 يقال عليها وعلاها كذا لدن الجنس وهو الجفلا حتى اذا تم لا
 والجنس فاجزائا قد حصل من هذا النوع في نوعا اضافيا لان
 بالاضافه الى ما وقع فاما ما يسهل منه فانه الجنس ولا يسهل تركه
 اكل الما يسهل مع هذا جزئ الاضافه وذكر اكل لا يسهل اكلها
 ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت كما يسهل في الجنس مستحق
 من الشيء والعن العقلية كذا لان العقل يدرك اكلها كذا
 في عن ذكر اكلها فنقول كما يسهل ليس من مستحق اكلها فانه ما
 انه من لانهما كذا ولانه لا انهم مستحق في الحدود ووقوله جرد
 ما يسهل في الفصل والخاصه والعرض العام فانه الجفلا في عليها
 وعلاها في جرد ما هو واما بقيد العقل بالادنى فاعلم اولاً ان
 سلبها اكلها انما يتحقق بالاشتمال على جميع النوع بالاشتمال

هذا النوع من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق

هذا النوع من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق

هذا النوع من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق
 المستحق من المستحق

بابها

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم على قدر
القدر والقدرة على العمل على قدر
العلم والقدرة على العمل على قدر
العلم والقدرة على العمل على قدر

مستحق

عبيد اراد ان يبتوا النسبة بدلها وقد ذهب قداما القطيبين حتى الشيخ
كتاب الشفاء عايات النسخ الاضافي اتم علم من الحقيقة وروى عنه مرة
الآخرى اتم وبن ايس بندها لهم خصص علم فاذكراهما معا مجرد
بانه الاخر اتم وعاد مجرد النسخ الاضافي بدونه الخفية كلمة النسخ الامري التي
فيها انزع اعانية وليست اولا حقيقة لانها احيانا بس وأما مجرد
النسخ الخفية بدونه الخفاف كلمة الخفا بقا البسطة كالعدل والعدل
والرجوع والنقطة لانها اتم حقيقة وليست انزع اعانية والامكانات
حقيقة لوجود اذله النسخ الاضافة تحت جنس ذكر مركبا من الجنس
ثم بين ما هو الخفي عنده ومان بندها محرما وخصوا من وجه لانه
قالت بدور كملها بدهن الآخر وبها يتقانا من على النسخ انا نخل
النسخ حقيقة من حيث انه مقول على افراد متفقه الحقيقة ونزع
اضاعه من حيث انه مقول عليه وعلى الجنس جاري طوارق
نسخ المقول جاري ما هو كما ان ذلك في المطابق قول القول ونحو
ما هو الدال على التامية ليسل عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الاثنا
ما هو راجع بالجنس الناطق ان قد عدل على ما مره الا نادى بالظن

بالتوفيق من الله جل جلاله
والله اعلم بالصواب

...

بارادة أي كل واحد واحد من أفراد ذاتها وبارادة وبارادة
 لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الأتجار وادعوا لكم فيها
 على بعض الأفراد في حيزية أما سجدية وسور بها بعض واحد كقولنا
 بعض الحبوب أو واحد من الحبوب أو انسان أي بعض أفراد الحبوب أو
 واحد من أفراد انسان وادعوا صليبه وسور بها ليس كل وليس بعض
 ليس كقولنا ليس كالحبوب انسان أو كقولنا ليس الإنسان
 كل واحد من الأتجار كقولنا بطاقة وعلى السبيل كقولنا لا شيء ليس
 بعض بعض ليس العكس من ذلك أما أن ليس كل واحد على راس الحجاب
 الخط بالبطاقة فأنما إذا قلنا كل حبوب انسان يكون معناه مفرق
 الإنسان كل واحد واحد من أفراد الحبوب وهو الخط بالخط وادعوا
 ليس كل حبوب انسان فأنما يكون مفهوما الصريح أنه ليس بشئ لأن
 كل واحد واحد من أفراد الحبوب وهو الخط بالخط وادعوا
 ما على السبيل كقولنا بالالفان فأنما إذا قلنا الخط بالخط
 فأنما أن يكون لكل سلبا عن كل واحد واحد وهو الخط
 الخط أو يكون سلبا عن البعض فأنما السلب عن كل واحد

جوه

بصدق السبيل كقولنا فأنما السبيل كقولنا من مفرق ما مفهوما
 كل واحد من الأتجار كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 لا شيء فأنما السبيل كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 أي السبيل كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 من السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 هو السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 بالالفان كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 حصل العلم في فقهين في سبيل كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 الفان كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 الأتجار كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 فأنما السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 سلبا عن كل واحد واحد من أفراد الحبوب وهو الخط بالخط وادعوا
 ما على السبيل كقولنا بالالفان فأنما إذا قلنا الخط بالخط
 فأنما أن يكون لكل سلبا عن كل واحد واحد وهو الخط
 الخط أو يكون سلبا عن البعض فأنما السلب عن كل واحد

بها كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 الحبوب جنس ولا انسان نوع وان صليبه ذلك بحيث مفهوما كقولنا الانسان في جنس
 ولا انسان ليس في جنس
 فأنما إذا قلنا بعض الحبوب ليس انسان أو ليس بعض الحبوب
 انسان فأنما يكون مفهوما الصريح سلبا الانسان عن بعض أفراد الحبوب
 للصريح البعض وادعوا الحرف في السبيل كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 الخط بالخط وادعوا الخط بالخط وادعوا الخط بالخط وادعوا الخط بالخط
 فأنما أن يكون لكل سلبا عن كل واحد واحد وهو الخط
 الخط أو يكون سلبا عن البعض فأنما السلب عن كل واحد
 هذا هو الذي ليس كل واحد واحد من أفراد الحبوب وهو الخط بالخط وادعوا
 للسبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 عن مفهوم الخيرية فأنما السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 في سبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 هيئنا أن يكون مفهوما الصريح سلبا الانسان عن بعض أفراد الحبوب
 فأنما أن يكون مفهوما الصريح سلبا الانسان عن بعض أفراد الحبوب
 بعض الحبوب ليس انسان أو ليس بعض الحبوب انسان فأنما يكون مفهوما الصريح
 لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان
 لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان لأن الفان كقولنا لا شيء فأنما السبيل كقولنا بالالفان

وقد افرق بين الاثنين

م

لجميع طبائع الاشياء فهذا ما رباحنا هذا الفن قوانين كلية
مطابقة على جميع الخبرات فاننا قلنا كل **ج** فهو كذا امران
احدهما مفهوم **ج** وحقيقته والاخر ما صدق عليه **ج** من
الافراد فليس معناه ان مفهوم **ج** هو مفهوم **ب** ولا كذا **ج**
وب لفظين مترادفين فلا يكون الحمل في المعنى بل في اللفظ بل
ان كل ما صدق عليه **ج** من الافراد فهو **ب** فان قلت
كما ان **ج** اعتبار بين كذا كذا **ب** اعتبار بين مفهوم وحقيقة
وما صدق عليه من الافراد فلم لا يجوز لمكون الحجر **ج**
عليه **ب** لا مفهوم كما ان الموضع كذا ففقد ما صدق عليه
الموضع هو بعينه ما صدق عليه الحجر فلو كان الحجر ما صدق
عليه **ب** كما ان ضروري الثبوت للموضع ضرورة تترتب
التحقيقه فيجوز القضاء في الضرورية ولم يصدق كذا
اصلا فقد ظهرت معنى القضية كذا ما صدق عليه **ج** من
مفهوم **ب** لا ما صدق عليه **ب** لايقا فاننا قلنا كل **ج** فاما
مفهوم **ج** عين مفهوم **ب** او غيره فان كان عين مفهوما

ج

بل هو ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا وان كان غيره اشنع
يقال احدهما هو الاخر لا استحالة ان يكون الشيء نفسا ليس هو بآية
لان محاب عنه بات وكل الحمل محال اشمل على الحمل فيكون **ب**
الشيء بنفسه وان **ج** والساكن ان يعود ويقول لاخذ **ج**
بل اما ان الحمل ليس بعينه وان لم يكن وصفا كالبالغ
فان في كذب سائر الوجوب فالحق الجواب ان لا يخفى ان مفهوم
ب غير مفهوم **ج** قوله لا استحالة حمل **ب** على **ج** حمل هو
قلنا لان ذلك وانما يكون جملة عليه محلا لا هو كذا امراد
به ان **ج** نفس **ب** وليس كذا لآتيان من ان المراد ما صدق
عليه **ج** يصدق عليه مفهوم **ب** ويجوز صدق الامر المتع
حسب المفهوم على ذات واحدة فاصدق عليه **ج** فتميز
الموضع ومفهوم **ج** ليس وصف المحل الموضع وعنوانه
يعرف به ذات **ج** التي هي الحكم عليه حقيقة هو كما يعرف
الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الالاف كقولنا
كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية فيه

قائمة لم يوجد شيء من كبريات في الخارج بعد ان يقال كل شيء شكل بلعبان
 الاول دون الثاني ولم يوجد شئ في الاشكال في الخارج الا المربع
 ان كل شكل في الخارج

الثاني من الاول

م
 م
 م
 ١٤١

لربك كائنا في وقت كبر من زمانك بلعبان بلعبان
 موصوفا بالكلية في وقت ما في صدق في كل ان كان مستقيما
 ولان انما في ذات النام بالصدق انما هو في الوقتين لا
 ههنا قصا بالاعتبار احدها باحد الاعتبارات في وقت الله
 موصوفا بها ممتعة لكن لنا شريك في ذلك مع كل شيء فهو
 معدوم والتمثيل في وقت واحد عاملة لا نقول القوم
 لا نعرف ان احصاء جميع النضايا في الحقيقة الخارجية بل
 ان القضية المستعلة في العلم ماخوذة في الاخذ باحد الجانبين
 الاعتبار في علمنا وضعها في الخارج احكامها لتفعل ذلك
 واما النضايا التي لا يمكن احدها باحد هذين الاعتبارين
 فلم يعرف بعلمنا كمالها وتبينها بعد انما هو بقدر العلم
قال والفرق بين الاعتبارين ان الاول قد ظهر انما يتبينه
 ان الحقيقة لا تكتشف وجود الموضوع في الخارج فالحكم
 فيها لا يكون مقصورا على افراد الخارجية بل يتبينها
 والا فاما الحقيقة في وجودها الخارجية فبما تشدد

وان لا يكون
 وان لا يكون
 وان لا يكون
 وان لا يكون

وجود

وجوده من غير الخارج والحكم فيها مقصورا على الافراد الخارجية
 فالوضع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة
 دون الخارج كما ان لم يكن شئ من كبريات موجود في الخارج
 يصدق بحقيقة كل شيء شكل اي كل ما هو
 مرتعا فهو محبت لو وجد كان شكلا ولا يصدق
 في الخارج لعدم وجوده في الخارج على ما هو
 المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يخالف ان يكون
 الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متاخلا لها ولا فائدة
 المفردة في وجوده فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية
 يصدق الكلية الخارجية دون الكثرة الحقيقة كما اذا اخبر
 الاشكال في الخارج في الخارج في صدق كسكو مرتع في الخارج
 وبنه ولا يصدق بحقيقة اي لا يصدق كل ما هو
 فهو محبت لو وجد كما مرتعا يصدق في بعض ما وجد كان
 شكلا فهو محبت لو وجد كان ليس بمتي وان كان الحكم متاخلا
 لجميع الافراد الحقيقة المفردة يصدق الكلية معا كقولنا كل انسان

ان كان ان لا يكون مرتع

حرف المتكلمين كان جزء من الموضوع كقولنا الذي هو كقولنا الشجر
 لاجل انهما جميعا سبب القضية معدومة مرجية كانت او سالبة ولما لم يكن جزءا
 منها سبب القضية فحصل ان

كانت مرجية وليست
 كانت سالبة
 م

ميران فان ذكر بغيرها جزء وحصر من وجه **قال** وعلى
 نفس الحصر في البداية **الاول** لما عرفت مفهوم مرجية الكلية
 ان تعرف مفهومها في الحصر بالقياس عليه فالحكم في القضية
 على حصرها عليه الحكم في كبريات الكلية فلا سبب لغيره فلهذا
 التعمية ههنا بحسب بعض معنى السالبة الكلية من الخارج
 عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية عن الجميع بقولنا
 وكما اعتبرت المرجية الكلية بحقيقة في الخارج كقوله كبريت
 الاخرى باعتبارها وقد تقدم الفرق بين المرجيتين الكبيرتين
 ولما الفرق بين المرجيتين الجزئيتين فهذه الجزئية الحقيقة
 ملهم من الخارجية لان الاتجا على بعض الافراد الحقيقة الخارجية
 التي على بعض الافراد الحقيقة بغير العكس على هذا يكون
 السالبة الكلية الخارجية اقرب الى السالبة الكلية الحقيقة وبين
 السالبتين الجزئيتين مبانة خفية ونظرا **قال** البحث الثاني
 في العرول والتفصيل **الاول** القضية اما معدولة او معدلة
 لان حرف السالبة لا يكون خبرا لشيء من الموضوع والحول

انما يكون

او لا يكون فان كان جزءا من الموضوع كقولنا الذي هو كقولنا الشجر
 كقولنا الشجر لاجل انهما جميعا سبب القضية معدومة مرجية كانت او سالبة
 القضية معدومة مرجية كما او سالبة اما الاول فيكون له
 الموضوع واما الثانية فمعدومة المرجية واما الثانية فمعدومة
 الطرفين ولما سبب معدولة لان حرف السالبة كبريتا وغير
 اتما وضعت في الاصل للسبب في الرفع فاذا جعله غير
 واحد يثبت لشيء او لشيء او لشيء شئ او عن شئ فقد
 عدل بدعوى معدولة الاصل او غيرهما او باللا في الثانية
 مثلاً دون الثانية لا حذر على من المثال الاول الموضوع
 ومن الثاني الحول للمعدول فمعدولة مثال معدولة كقولنا
 جميعها معا لشيء في حرف السالبة شئ من الموضوع كقولنا
 سبب القضية فحصله سوا كانت مرجية او سالبة كقولنا
 كائنا وليس كقولنا سبب القضية ان حرف السالبة لم يكن
 من طرفها فكل واحد من الطرفين وجوده يحصل وتبينها
 اسم القضية بالموجبة والشيء السالبة بسيطة لان البسيط كما جازله

بعض **ج** لا دائما كان معناه ان بعض **ج** هي من جنس **د** وقت نشأ
 لم ينفذ في نفسه انما ليس كذلك بل يكون بعض **ج** هي من جنس **د**
 وقت ولا يكون **ج** في نفسه لا يكون **ج** في نفسه **د** اما **د** دائما ليس
 بـ دائما وهو الذي يدعيه بعض الفلاس فيكون واحد واحد اى في واحد
 لا في نفسه فحقا فحق في نفسه لا في نفسه **د** اما **د** في نفسه
 لان **ج** واحد في نفسه لا في **د** اما ان يثبت له **ج** واحد **د** ليس في
ج واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ثابتا لبعض **ج** لا في **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ما عدا **ج** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ثبات **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فثبت ان **ج** في **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 احد بعض **ج** في **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فثبت ان **ج** في **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الكل في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد

بالحال

تتضمن الكلمة منها الجزئية الموافقة والمجس والسمع
 الخالصة في كيف وبالعلم

ايضا وسبلات موضع الاتفاق في الكلمة الجزئية بعينه موضع السلب
 وموضع الجزئية الكلية لا يجب ان يكون موضع الجزئية السالبة
 نقا من موضع الجزئية اعم من موضع الجزئية لانه قد يقع في
 الكلمة **د** بالاجزاء والسلب **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 بدون العلم في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 احسن في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية مع احد الكليات على الكليات فان احد الكليات **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية الجزئية **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية الجزئية **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 كانه ثباتا للمفرد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فثبت مع كليات الكليات ولا يجوز في نفسه **د** اما **د** في **ج** واحد
د اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الموافقة في الجنس اى في **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 والعدا والافتقار والعكس فثبت ان **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الموافقة الجزئية والعدا الجزئية **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد

منها وجه التباين والوجوديات والمكثبات والطفلة العامة ولا يمكن منشاء العكس
 في احدها وجه التباين لصدق قولنا بالصدق لا من جهة **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 قولنا بعض **ج** في **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 العدد **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 شعاع **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ذلك **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فيه ثابتا لم يغيره لان احد الكليات **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 بقا **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 كونه **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 بقاء الصدق **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 يكون **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 لان **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 اللان **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 كل **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فالان **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فسا **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 في **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 اما **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد

٢٠٠

في العكس كشيء وهو غير **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ثابتا **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد

الاتفاقية الجزئية وهكذا **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 ليس **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فثبت **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
د في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 اذا **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 وعلى قولنا **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 والذات **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 جزئية **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 فالبيان **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 الجزئية **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 لان **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 احد **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد
 لانه **د** في **ج** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد **د** واحد **د** اما **د** في **ج** واحد

الصدق

واما الفصلة الموجبة الكلية فبطلت مفضلة ما بعدة الجمع من عين المقدم ونقص
 الثاني ما بعدة الخاتمة ونقص المقدم وعين الثاني متعكسين عليها ولا يطل
 المذموم ولا نقصا ولا مفصلة
 المحققه لتسلم اربع مقدمات
 مقدم الامرين عين احد
 الجاهلين واليهما نقص آخر لكل جيب بالضرورة وسند الجاهل انما الثالث فلا
 وقدم الاخرين تحقيقا لاثم استحالة ولنا قد يكون اذ لم يكن جرح وكنتي كمالا
 الجاهلين واليهما عين الاخرين قد بين كل امرين ولو كانا نقصين وبه هانده من لكل
 وعلى واحد من غير حقيقة الثالث وهو انه كلما تحقق النقصا تحقق احدهما وكل
 النقصا تحقق الاخر نقصا حتى اذا تحقق احدهما نقصا حتى
 الاخر ولا يلزم ايضا استلزام اب النقصين جرحا ولا يثبت
 محال لا يجوز لتسلم الجرح واما الرابع فانه لا يلزم ان ولنا انه
 اذا كان اب يثبت جرحا وتسلم قد يكون اذا كان اصبح جرحا
 لانه لا يكون الشيء من واحد النقصين فان كل واحد لا
 الا جرحا ولا مفصلة قال البحث الرابع في لزوم كنهها **الاول**
 الامام بالضرورة في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطية البرهانية
 وبالضرورة العنادية فثبت صدق اللزوم الكلي بين امرين
 منع جرح بين عين المذموم ونقص اللزوم من الخاتمة بين نقص
 المذموم

مستلزم الاخرى
 فانه من نقص
 الجاهل
 متى
 م
 ٢٢١

المذموم وعين اللزوم وهذا ان النقص لا يتبعك على اللزوم
 اي متى تحقق منع الجمع بين امرين يثبت عين كل واحد منها
 مستلزم النقص الاخر وصح تحقيق منع الخاتمة بين امرين
 يكون نقص كل واحد منهما مستلزم لعين الاخر اما ان اللزوم
 بين امرين لتسلم الانقضاء فلا يلزم لولا ذلك لطل اللزوم
 بينهما فانه على تقدير اللزوم بين امرين لم يصدق منع الجمع
 عين المذموم ونقص اللزوم لجاز يثبت عين المذموم منع
 اللزوم فجرح وحق المذموم بل دون اللزوم فطل الملازمة
 بينهما ولكل لزم بصدق منع الخاتمة بين نقص المذموم عين
 اللزوم لجاز ارتفاع نقص المذموم وعين اللزوم فجرح
 المذموم بل دون اللزوم فطل الملازمة بينهما ههنا **واما الا**
 متعكسا على اللزوم فلا يلزم لولا ذلك لطل الانقضاء فانه اذا تحقق
 منع الجمع بين امرين فلو لم يثبت ثبوت نقص الاخر على
 تقدير عين كل واحد منهما لجاز يثبت عين الاخر على
 ذلك التقدير فجرح اجتماع العينين فلا يمكن بينهما منع

وفيها خمسة فصول الفصل الثاني
 في تعريف القياس واسبابه
 القياس قول هو ان
 متى سلمت لزم عنها ذلك
 والخر صحت

فثبتها فانه لجاز ارتفاع النقص لجاز اجتماع العينين فلا يكون
 بينهما منع الجمع وهما صحت منع الخاتمة بين امرين صحت
 بين نقصهما فانه لجاز اجتماع النقصين لجاز ارتفاع العينين
 فلا يكون بينهما منع الخاتمة **قال** القياس الثالث في القياس **الاول**
 المقصود الاقصى والمطلوب اعلى من الفهم لكلامه في القياس
 لانه العدة في استحصا القياس الصديق وحده بالقرينة
 من فضاها اذا سلمت لزم عنها قول اخر كقولنا العالم جرح
 وكل شجرة جرح فانه قول وفهم من فضاها اذا سلمت لزم
 لانا قول اخر وهو ان العالم حادث فالقول هو كقولنا
 اما المفهوم العقل هو عين القياس العقل العقول
 واما المفهوم وهو عين القياس المفهوم والمفهوم
 ما وقع قضية واحدة لينا اول القياس البسيط الكولف
 من قضيتين كاذبانه والقياس من كبر من فضاها
 اثنين كاسمعي واحد فليس من القضية الواحدة
 لانا فضاها عكسها كالمسئ او عكس نقصها فانه لا

وذلك اذا تحقق منع الخاتمة بين امرين فلو لم يثبت ثبوت عين الاخر على
 تقدير نقص كل واحد منهما لجاز يثبت نقص الاخر على ذلك
 فجرح ان فضاها فلا يكون بينهما منع الخاتمة لمفضلة الحقيقة
 اربع مقدمات مقدم متسلمين عين احد الجاهلين واليهما نقص
 وقدم الاخرين نقصا احد الجاهلين واليهما عين الاخرين
 صدق الانقضاء المحقق بين امرين لتسلم عين كل واحد
 منهما نقصا الاخر ونقص كل واحد منهما عين الاخر اما **الاول**
 فلانه لو لم يثبت ثبوت نقص الاخر على تقدير عين كل واحد
 فثبت عين الاخر على ذلك التقدير فجرح اجتماعهما فلا يكون بينهما
 حقيقي ههنا **واما** الثالث لانه لم يثبت ثبوت عين الاخر على تقدير
 نقص كل واحد فجاز ثبوت نقص الاخر على تقدير نقص
 كل واحد منهما فجرح ارتفاع الجاهلين فلا يكون بينهما
 حقيقي والمقدرة خلافه ههنا وكل واحد من غير الحقيقة
 اي ما نفع الجمع والخاتمة لتسلم الاخرى او كنهها من نقص
 جرحهما فثبت صدق جرح الجمع بين امرين صحت منع الخاتمة بين

نقص

وإنما على كل واحد من هذه الأقسام في حد الأوسط كما
 موضع الكلام بين الأصغر والأكبر في الأغلب يخص
 أقل أفرادها من الأصغر وجوهره الكلي لا ثم لما كان
 الأكثر أفرادا واحداً كشكل الكبر وبين الأصغر والأكبر
 حد الأوسط ليس سطين طرفي الحكم والمقدمة التي فيها
 صفة لها في الأصغر والتي فيها الأكبر كبرى لا فيها ذات
 واثبات الأصغر بالأكبر في إيجابها وسلبها وكليتها
 ليس قديمة بغيرها والصفة المحاصلة من وضع الحد الأوسط
 المحاصر لا يميز بين كليتها أو وضعها أي حمله على
 ووضعها للأخر ليس شكلاً وهو أربعة لاق الأوسط
 جزم في الصغر من وضعها في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان
 فيها فهو الشكل الثاني وإن كان من وضعها فيها فهو الشكل الثالث وإن
 من وضعها في الصغر فهو الشكل الرابع في كل من هذه الأقسام
 في هذا الشكل الرابع لاق الأوسط على النظم الطبيعي
 فإن النظم الطبيعي هو الانتقال من وضع الحكم إلى الحد الأوسط

من

منه إلى الحد الأوسط والأكبر في الأوسط وكيفية الكبرى والأصغر
 البعض الحكم عليه بالأكبر على البعض الحكم بل هو الأصغر وضربه الناهية أربعة
 ثم منه إلى الحد الأوسط من الانتقال من موضع الحكم
 جزم وهذا لا يوجد لاق الأوسط في الحد الأوسط في الكمية الأولى
 وضع الشكل الثاني لاق الأوسط لاق الأوسط الباقية الباقية
 إياه في صغره وهي أشرف المقدمات منها الهام على موضع
 الحكم التي هو أشرف من الجوز أو الجوز أقام بطلانها
 إيجاباً أو سلباً في الشكل الثالث لاق الأوسط لاق الأوسط
 إياه في أحد المقدمات ثم الرابع لاق الأوسط لاق الأوسط
 إياه في المقدمات وبعد عن الطبع حد الأوسط أما الأول
 أولاً أعلم أن الأقسام الأربعة لاق الأوسط لاق الأوسط
 المقدمات وكيفية شرائطها يجب كيفة
 التي يجب كيفة في بيانها في فصل الخطوط
 وأما شرائط الكيفية والكيفية في الشكل الأول
 أحدها يجب كيفة إيجاباً الصغر وأما يجب كيفة
 كلية الكبرى أما الأول ثلاث الصغرى لو كانت سالبة لم
 يندرج الأصغر تحت الأوسط فلم يحصل الانتاج لأن الأكبر

٢٣٠

الاول من موجبات كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العاشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الحادي عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العشرون من كلين
 ب وكل ب وكل ب

بذلك على أن يكون ما ينشأ من الأوسط فهو حكم عليه بالأكبر كصفة على
 كونه سالبة كما ذكرنا في الأوسط من الأصغر فالأصغر لا
 ما ظهر بها ثبت له الأوسط فالحكم على ما نشأ من الأوسط لا يندرج
 إلى الأصغر فلا يندرج إلى الثاني فلا الأكبر لو كانت
 حرفة كما معناها أن بعض الأوسط يحكم عليه بالأكبر وجب
 لتركيب الأصغر على ذلك البعض فالحكم على بعض الأوسط
 إلى الأصغر من الأعداد على أنها هي وبعين الجوز من
 ولا يصدق بعض الأقسام من وضوئه الناجية عنها
 هذين الشرطين أربعة لاق الأوسط لاق الأوسط في كل
 ستة عشر فانت قد علمت أن القضية مخففة في القضية
 والمهمة لكي الشخصية مائة منزلة الكلية لأنها هي في كل
 هذا الشكل فاعلم أن هذا ريد وريد أن ينجم بالضرورة
 هذا الثاني والمهمة في حق الجزئية فالقضية المهمة
 لا المحصورة وهي أربعة الكلية والجزئية وهي معرفة في القصة
 وفي الكبرى فاعلم أن هذا هو الأصغر بالأكبر ما ذكرنا

الأربع

الاربعة يحصل سنة عشر من الأقسام الأولى والأقسام الثانية
 أحد الصغريات الموجبات مع الجزئين فليس في الأربعة
 الأول من موجبات كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العاشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الحادي عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العشرون من كلين
 ب وكل ب وكل ب

الاول من موجبات كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العاشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الحادي عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثاني عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثالث عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الرابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الخامس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السادس عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 السابع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 الثامن عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 التاسع عشر من كلين
 ب وكل ب وكل ب
 العشرون من كلين
 ب وكل ب وكل ب

فشرطه اختلاف مقدميه بالكيف وكمية الكبري والاختلاف المحجب لعدم
الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى تارة

والسالبه الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب
باعتبار الكلية وشرف الاعمى بالجزئية والاشرف من الاخص
وشرف الكلية من حيث اعتبارها واما ان كان المقدم من الاوليات
رئيسا باعتبار ترتيبها فاشرفا قدم الشرح لا شرف على
قال واما الشكل الثاني **الاول** لانتاج الشكل الثاني فهو
محجب للكمية والكمية اما محجب للكمية فاختلفا مقادير
بالكيف بان يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة
محجب للكمية فكمية الكبري وذلك لا يتم لم يستحق احد
الشريطين محصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع ايجاب
واخرى مع السلب والاختلاف موجب للمعقوف واما لزوم الاختلاف
وهو على تقدير ان كان الشكل الاول فلا تارة لو انقضت المقادير
في الكيف فاما ان يكونا موجبين او سالبين واما ان كانا متضادين
الاختلاف اما اذا كانا موجبين فلا تارة يصدق كل انتاج
حيوان وكل تامة جزئية والحيوان لا يولد لنا الكبري
وكل فريس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانا متساويين

انتفاء

للمعروف

فصدق قولنا الاشرف من الاشرف ولا شرف من الفريس
والحيوان السلب ولقولنا اشرف من الناطق الحيوان فالحق الاجابة
واما لزوم الاختلاف على تقدير انهما الشرح الثاني فلا تارة
كانت الكبري جزئية فاما ان يكون موجبة او سالبة وعلى
كلا التقديرين ينتج اختلاف اما على تقدير ايجابها
فصدق قولنا الاشرف من الانسان فريس وبعض الحيوان
فريس والصادق لا يولد ولو قلنا بدل الكبري وبعض اصيل
فريس كان الصادق السلب واما على تقدير سلبها
قولنا كل اشرف حيوان وبعض النجم ليس حيوان الصادق
الاجابة او بعض النجم ليس حيوان والحيوان السلب واما ان
موجب نعم القياس فلا تارة صدق مع الاجتهاد يمكن متباين
للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن متباين لاجتهاد لان
معنى الانتاج استلزام القياس لاحدهما **قال** وضد وجه
النتيجة **الاول** الضروب الستة المنجدة في الشكل الثاني محجب
مقتضى اكثر تلك ايضا اربعة لا تارة لسيطها باعتبار الشرح الاول

فانتهى مقاديرها العكس فان عكس الكبري لم يولد الى الشكل
الاول وينتج النتيجة المذكورة فبقا من صدق القضية
صدق الصغرى مع عكس الكبري ومعنى صدق مع
عكس الكبري صدق النتيجة فبقا صدق القضية صدق
النتيجة وهو العلم الثاني من كل باب والصغر سالبه كلية
ينتج سالبه كلية لا شرف من ج ب وكل ج ب
من ج ا ما خلف والعكس اما الخلف فبالطريق المذكور واما
العكس فلا يمكن بعكس الكبري لانها لا يجاب بها لا بعكس
جزئية والجزئية لا يمتنع في كبري الشكل الاول بل بعكس الصغرى
ومعها كبري ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لا شرف من ج ب
الى لا شرف من ج ب ينتج ثانيا في الاول لا شرف من ج ب
وهو بعكس الى لا شرف من ج ب وهو العلم الثالث من
شرف موجبة جزئية وكبري سالبه كلية مع سالبه
جزئية بعض ج ب ولا شرف من ج ب بعض ج ب ليس
بالخلف والعكس في ارض وهو ان تفرس من ج ب

ناتجة

فما فيه اضرب السالتيان ولو جبان العلمان والجزئية سالبه
وباعتبار الكبري الثاني اربعة اشكال الكبري الجزئية المحجبة مع الثاني
والجزئية السالبة مع الموجبة فبقا من صدق الانتاج اربعة
الاول من كلين والكبري سالبه مع سالبه كلية كقولنا
كل ج ب ولا شرف من ج ب فلا شرف من ج ب ا ما خلف
والعكس اما الخلف فهو في هذا الاشكال ان يوجد نقيض النتيجة
ويحصل صدق الانتاج في هذا الشكل سالبه فبقا من صدق
الموجبة يصلح الصغرى وفي الشكل الاول ويجعل كبري القياس
كبري لانها الكلية تصلح الكبري وفي الشكل الاول وانها قياسية
في الشكل الاول ينتج لما ينافي الصغرى فبقا لم يحصل الانتاج
من ج ب الصدق بعض ج ب او دفعه الى الكبري هكذا ينبغي
ج ب ولا شرف من ج ب مع من الشكل بعض ج ب ليس بـ ج ب
الصغرى كل ج ب هـ فـ والخلف لا يلزم من الصورة لا فيها
بدونها الاشياء منكمز المادة وليس الكبري لانها جزئية
الصدق فبقا من ج ب من نقيض النتيجة فيكون محالاً

المعنى وهو بـ وكل من يمتنع المقدمة الاولى الى الكبرى
 ويقال كـ ب ولا شيء من اتيان من اول هذا الشكل لا شيء من
 و اتم بعكس المقدمة الثانية في يعوجج د ويضم مع النجدة
 الاول هكذا بعض ج د ولا شيء من د لا شيء من الشكل الاول
 بعض ج ليس ا وهو الحكم ولا شيء من ب ك ا ابرام من قيا
 احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب احلى والاخر من الشكل
 الاول الرابع من صغرى سالبه جنية ويكون مرجبة كلية
 ينتج سالبه جنية بعض ج ليس ب وكل ا ب بعض ج ليس ا
 ولا شيء من ا ب بالعلك لا يعكس الكبرى لا ينفك جنية رتبة
 لا شيء من الكبرى الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لا ينفك
 وينفك قولها لا ينفك وكبرى الشكل الاول فبانه ا ب بالتحلف
 اولاً لا ينفك انا كـ سالبه الجنية وكبرى لتنفك وجود الموضوع
 واغراب الفروضه كـ لا يوجب لان الفرضان الاولين
 لكل لا ينفك من تفديها على الاخر من قديم الاول الثاني والثالث
 على الرابع لا ينفك اها على صغرى الشكل الاول فبانه ا ب بالتحلف

قد

قال واما الشكل الثالث **اول** بشرط في اشراج الشكل الثاني
 بحسب كيفية المقدمة ا ب ا ب الصغرى يحصل اشراجا موجب لعدم اشراج
 اما اذا كانت مرجبة فكيف لا لا شيء من الاثنان بعض ج د انا صا
 انا طين والحج في الاول لا ينفك في الثاني السلسله انا
 سالبه ج ا اذا بدلنا الكبرى الكبرى يقولنا ولا شيء من
 بعض ا ب والصادق في الاول لا ينفك في الثاني السلسله
 واما كلية احد المقدمتين فلا ينفك لو كانتا جنتين احدهما لزم
 من الاوسط الحكم عليه بالاكبر في بعض من الاوسط الحكم
 عليه بالاصغر فلم يجب تفديها الحكم الى الاوسط فكلنا بعض
 انسان وبعضه منهن والحكم على بعض محييا بالافترسية لا
 يتعد الى البعض الحكم بالالاسنة وباعتبار هذين الشرطين
 يحصل الفروضه سدة لان اشراج كلية احد ما حكمه جين
 ا ب ب ج الكبرى الجوان مع المرجبة الجنية الاول من جين
 كلين ينتج مرجبة جنية كل ج ب ج وكل ب ا بعض ج
 بوجهين احدهما الخلف وطبقه في هذا الشكل ان يحصل

يقول انعكاسها ايضا صغرى الاول فبانه صغرى هذه الفروضه
 وهذه الاشراج الاول بعض الفروضه لا ينفك في الثاني اخص
 الفروضه للشكل السلسله الاصولية في تقديم الثالث والاربع على
 الاخر لا ينفك اها على كبرى الشكل الاول **قال** واما الشكل الثاني
قال بشرط الشكل الرابع بحسب كيفية المقدمة والكمه احد الامر وهو
 اما ا ب المقدمة من كلية الصغرى اشراجا بالجمع كلية كـ
 وذلك لان احدهما لزم احدا الاخر من السلسله اما سلب
 او ايجابا مع جنية الصغرى اشراجا انا كـ الكيفية جنية اها
 التقادير تحقق الاشراجا موجب لعدم اشراجا اما اذا كانتا
 سلبا فكلنا لا شيء من الاثنان بعض ج د انا صا
 والحج السلسله او كـ من الصاقل بالحج انا كـ انا كـ
 جين او كـ جنية فلا ينفك بصدق بعض الجين انا كـ انا كـ
 جين مع حقيقة الاشراجا وكل جين جين مع حقيقة السلسله
 انا كـ انا كـ جين بالكلية جين فلا ان المرجبة ان كـ
 صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الجين ليس

بنا

بناطق او بعض البشر ليس بناطق والصادق في الاول لا ينفك في
 الثاني السلسله ان كانت كبرى صدق الاشراجا بعض جين
 وبعض الجين انا كـ انا كـ انا كـ بعض الناطق انا كـ انا كـ
 وصورة الناطق بحسب هذا السلسله ثانياً لفظا بعضا انا كـ
 عقم كـ البين وفي بعض المقامين مع جنية الصغرى والحج
 الجينان المتخلفين الاول من مرجين كلين كل ج ب ج وكل
 بعض ج ا بعض لا يوجب فم على السلسله فانا اذا عكسنا
 اولاً في الشكل الاول وهكذا كل ا ب وكل ج ب ج ب ج
 وهو يعكس الى بعض ج ا وهو الحكم ولا ينفك في الجين
 الاوسط انا كـ من الكبرى والصادق على الاخص على كل افراد
 كقولنا كل انسانا ب و كل ناطق انسانا ان الحجة بعض
 ناطق الثاني من مرجين والكبرى جنية ينتج مرجبة جنية
 كل ج ب ج بعض ا ب بعض ج ا بعض لا يوجب كـ انا كـ
 من كلين والصغرى سالكه سالكه كلية لا شيء من جين
 وكل ا ب فلا شيء من ج ا بعض لا يوجب كـ انا كـ

نفتقر النسخة ككلمة كبرى اذ هذا الشكل لا يفتح الاخرية وصرح
 القياس في هذا الصغر في نظم منها فاسر في الشكل الاول في
 لما بنا في الكبرى فيقال لم يصح بعض الصدق لا في شيء من
 وكل ب ج والاشي من ج اسع الاشع من ب او كما الكبرى كل ب ا
 هذا خلف وثانيها عكس الصغر لوجه في الشكل الاول في
 لظن فيها الثاني من كلين والكبرى سبقت في سبقت في
 كل ب ج والاشع من ب ام بعض ج ليس اما خلف وعكس
 الصغر كما سلف في الفرب الاول بلا فرق ولما لم يفتح هذا
 الضمان الكلمة لجواز ان يكون الصغر اعم من الاكبر و
 حمل الاخص لكل اذ لا اعم او سلب عنها كقولنا كل ا
 حيوان وكل انسان طاق او لا شيء من الانسان فليس واذا
 لم يفتح لكن لم يفتح شيء من الفرب الثاني لان الفرب الاول
 اخصر القرب في النسخة لا يفتح والفرب الثاني اخصر القرب
 ان يفتح للسلف عدم اننا ج الاخص سلف لم يفتح اننا ج الا
 الثالث من مرجبان والكبرى كلمة تدعي موجبة فربية بعض

ب

ب ج وكوب البعض ج اما خلف وعكس الصغر وهو في الاول
 وهو ان نفرض موضوع القضية وكل ب ج وكل ج ب فبعض
 المقدم الاول كبرى القياس ليس في الشكل الاول كل ما تم
 بمجاليها الكبرى المقدم الثاني في نسخ من هذا الشكل بعض ج ا
 وهو كالم الرابع من موجبة فربية صغرا وسالبة كلمة كبرى في نسخ
 سالبة فربية بعض ب ج والاشع من ب ام بعض ج ليس اما خلف
 الثالث في الشكل الخامس من موجبان والصغر كلمة تدعي فربية
 فربية كقولنا كل ب ج وبعض ب ام بعض ج اما خلف ولا خلاف
 وهو في نسخ موضوع الكبرى وكل ب ج وكل ج ب وكل ج
 ج وكل ج ام بعض ج او عكس الكبرى ومجاليها صغرا فليس
 لا يعكس الصغر لان الكبرى فربية لا يصلح الكبرى في الشكل الاول
 السادس من موجبة كلمة صغرا وسالبة فربية كبرى في نسخ
 فربية كل ب ج وبعض ب ليس ام بعض ج ليس اما خلف ولا خلاف
 في الكبرى ان كان كبرى للتحقق وجود المراد لا يعكس الصغر لان
 لا يقع في كبرى الشكل الاول ولا يعكس الكبرى لانها لا يصلح العكس

وسبقت

من الأول والثالث طهر وان من الاستثناء من الرابع والآل
ثم انك تعلم بغيره من في باب العكس في الكليات والخصائص والافضل
في باب الاصل الا في الجبرياء وهو ايضا ليس مستقيم على
الاقتراض في الشكل الثاني والثالث لا بد من القعدة الكلية لان
احد قياسه اما على شغل على شرط الانساج او ترتيب على هيئة
الفرق على انما هو اما الاقتران في الشكل الرابع فلهذا في
الكلية كما في كية الفرق الاول وسواء الفرق الرابع وعلما بالاعتبار
والاعتبار بما اعطيتك من القانون الكلي **قال** ولنقد من
اول المقدم من كافر بحدود الفرق الثاني في هذا الشكل
في الحجة الاولى كما علم ان الفرق الثالث في الحجة
لتحقق الاختلاف فيها اما في الفرق فاصدق قولنا ان
الحيل باننا وكل من هو ان او كل فاطو حيل وان اما في
السابع فانه يصدق قولنا اننا فاطو بعض الفرق ليس
باننا وبعض الحيل ليس باننا واما في الخامس فلهذا لاننا
من الاثنا فليس وبعض الناطق اننا او بعض الحيل اننا

في باب الاصل الا في الجبرياء وهو ايضا ليس مستقيم على
الاقتراض في الشكل الثاني والثالث لا بد من القعدة الكلية لان
احد قياسه اما على شغل على شرط الانساج او ترتيب على هيئة
الفرق على انما هو اما الاقتران في الشكل الرابع فلهذا في
الكلية كما في كية الفرق الاول وسواء الفرق الرابع وعلما بالاعتبار
والاعتبار بما اعطيتك من القانون الكلي **قال** ولنقد من

والا راض

واشا والصلح الى الجبرياء بان بنا الاختلاف في هذا القوسا فاما بنم
اذا كان القياس من كيا من المقدمات البسط لكنا انية طوقا انها
نه على انعكاس السالبة الجبرية الخاصة كنهها لان السالبة
والسابع اقامة فلان الى الثاني والثالث بعكسها والناظر انما
مع لو كان بحيث اذا بدل مقدماته يحصل من الشكل الثاني
سالبة فاصفة تنعكس الى نتيجة الحكم ولم يظهر المقدمات
واضق البعض الا فاضل من المتأخرين ان وقف عليه
بين **قال** الفصل الثاني في الخلطات **قال** الخلطات
الاقضية الحاصلة من خلط الحكم بعضها بعضا عند
اعتبار الجبرياء في المقدمات بعينها نتائج الاستكالات شرط اما
الشكل الاول فنشره باعتبار الجبرية لتكرار الفرض فلعلمنا
لما كانت ممكنة لم يجب تعذر الحكم من الاوسط الى الاصغر
لان الكبرى تدل على كل ما هو اوسط بالفعل حكمه عليه
بالاكثر والاصغر ليس بما هو اوسط بالفعل بالاهم فاما ان
يبقى البعض لقوة ولا يخرج الى السفل ولم يتعد الحكم من الاوسط

ان كان غير الشرطين والعين والافضل الصغر حد فاطمها قيد اللازم
واللازم والضرورة والخصوصية الصغر احد العامتين وبعد لم اللازم
اليها كانت لحدود الخاصية **قال** الصغر احد العامتين وبعد لم اللازم
متى
صورة خصوصية بها اي غير شدة كذا منها وان الكبرى ثم
ينظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللازم كما اذا كانت احد
العامتين كان المحفوظ بعينها الجبر وان كان فيها قيد
اللازم كما اذا كانت احد الخاصيتين ضمنها الى المحفوظ
فكان جهة الجبر اما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير
الوضعية الا ربع كانت النتيجة الكبرى فلا تخرج الى البين
الكبرى ذلك على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فحق حكمه
عليه بالاكثر بالجبرية المعبره والكبرى لكن الاوسط فانه
الاوسط فيكون محكم عليه بالاكثر فلك الشبهة المعبره
واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احد الوضعيات الاربع
كانت النتيجة كالمعبره فلان الكبرى تدل على ان دوام
الاكثر دوام الاوسط فاما ان الاوسط مستند فاما الاكثر فانه
للاصغر فثبت الاوسط فاما انما كان الاكثر فانه لا بد ان يكون
فوق وان كان في وقت الاوسط فاما الاوسط مستند فاما الاكثر فانه
كافي للشرطين كان ضرورة شدة الاوسط لان الفرق في الضرورية فاما في اللازم
الصغر

فان كان ثبوت الاسم

الصغر

صورة

ان كانت صغرى لم يستعمل الا في العرفية المطلقة والشرط
اما الاول فلا فائدة قد ظهر من الشرط الاول ان امكنة الصغرى
لا يتبع مع السبع العرفية المتعكدة الست لعدم صدق الدوام على
الصغرى وعدم كون الكبرى من الست المتعكدة الست اقل على
امكنة الصغرى مع العرفية الثلاث كما اخلاطها مع الدوام
الثلاث التي لا فائدة والعرفية لكن اخلاطها مع الدوام
غير مقيم مع الجواز بل يمكن الثابت لتخليها كما سلبوا عنه
كقولنا كل دوي فخصوا بسوءه بالاحكام والاشياء من الدوام
والدوام مع سلب النسخ عن نفسه ولو الكبرى في نفسها
من الدوام باسوء ما يما مع الايجاب ويلزم من عدم هذا
امكنة الصغرى مع العرفيتين اما مع العرفية العامة فلا
اخرى مع الاخص من حيث عدم الاخر واما مع العرفية الخاصة
فلعدم انتاج العرفية مع امكنة وعدم انتاج اللادوام
لان الاصل لما كان لها امكنة في الكبرى كان اللادوام
موافقا لها في الكيف والانتاج وهذا الكيف من متفصلين

في الكيف والانتاج وهذا الكيف من متفصلين في الكيف
لم يستعمل العرفية الخاصة مع امكنة بخلافها بل من العرفية الخاصة
معها عقيدة اذ الكيف بانها مع النسخة الكبرى مع قضية اخرى
انتاج احد عرفتيا معها ومن ههنا سلبوا عنهم فقولون كون
القياس من مستطبين قبا من واحد ومن مركبة من
قياسات ومن مركبتين اربعة اقية فان كان النسخ منها
قياسا واحدا كان النسخة القياس بسيطة ولا كبر النسخ
وجعلت نسخة القياس واما الثاني وهو ان امكنة اذا
كبرى لا يستعمل الا مع العرفية المطلقة فلا فائدة قد تبين من الشرط
الاول ان امكنة الكبرى مع غير العرفية في الدوام عقيدة لعدم
صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الست
الست فليست امكنة الكبرى مع غير العرفية في الدوام
مع الدوام وهي غير موجزة بل يمكن السلب عن النسخ بالاحكام
ثابتا له ما عدا كقولنا كل دوي اخص ما عدا لاشئ من الدوام
باسوءه الا كما مع انتاج السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شئ

من الهند بايضا بالامكان انتاج الايجاب في الدوام
التي في هذا الشكل حسب مقتضى الظاهر اربعة وقاوتين لان
الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اخلاطها في الخاصة
من حيث احدها عشر صغرى في سبع كبرى والشرط الثاني اسقط
ثمانية امكنة من الصغرى مع الدوام والعرفيتين والكبرى مع
والضابط في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احد
مقد منه بان يكون صغرى او دامة او لا يصدق فان صدق
الدوام على احد المقدتين فالنتيجة دامة والا فالنتيجة كالفق
بشرط حد هذا الجوداي اللادوام واللا ضرورة منها رجوع
العرفية منها سواء كانت صغرى او كبرى اما ان النتيجة
الدامة او الصغرى فالباقيين المذكورة في المطلقات من الخلف
والعكس والافق من هذا ما صدق كل وجوب بالاطلاق
من اجابا لغيره او ما عدا ذلك من اجابا ولا ينبغي ان
وليس من الكبرى الصغرى هكذا بعض من بالاطلاق ولا شئ
من اجابا لغيره او ما عدا ذلك من اجابا ولا ينبغي ان

بالعزق او دامة وقد كان ج ب بالاطلاق هفا ويعكس الكبرى
الى لافقة من ب ا اما السبع النسخة المطاوعة من هذا يظهر ان
السابعة العرفية لم تعكس كنفها انما العرفية في هذا الشكل
ضرورية فاما لم تبين ذلك فشرط النتيجة على الدوام لا فائدة لفق
اذا كانتا ضرورتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة
الاوسط اذا كانتا ضرورتين كبرى لاحد الطرفين صغرى السلب
الاخر لافق لما حكم في الكبرى بل ليس الا ان الاوسط ضرورة
التي في لافق احد الطرفين والآن ذات احد الطرفين صغرى
السلب من ذات الاخر وهو ان يعلل بل ان وعفا احد الطرفين
ضرورية السلب على الاخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات
ضرورة سلب الاخر فصدق قولنا في الشكل الكبرى
من الحما ريف من بالضرورة وكل مركب زيد فرب بالضرورة
مع كون ب قولنا ليس معنى الحما ريف مركب زيد بالضرورة لان
كل ما ذكره ب زيد بالامكان واما حد فزيد الجود من العرف
فلا فائدة ان كما عبرى بسيطة كما في وجودها من فافها في

السبب وصدور هذا الخلط مع حقيقة الابطال كثيرة ولما انما
 كثير فكلنا لا نرى كرم زيد ونرى بالضرورة وكل ما مر كرم زيد
 بالابطال الخاص مع امتناع الابطال ولو لم يكن الكرم يقولنا وكم زيد
 كرم زيد بالابطال كان الحق الابطال الشرط الثاني ان يكون
 المستعمل معكس السالبة الزائدة وهي اما النكر صغر او
 واما ما لم يقع اما اذا كان صغرا فلصدق قولنا لا شيء من الشهر
 فنجعل بالضرورة لا دائما وكل من يجرى فهو في الضرورة والحق
 الابطال واما اذا كان كرم فلصدق قولنا كل من يجرى فهو من
 بالضرورة ولا شيء من القمر فنجعل بالضرورة لا دائما مع
 السالبة الشرط الثالث ان يصدق الالزام في الفرق الثالث
 على صغره بان يكون ضرورة او اقله او العرفي العام على كرم
 بان يكون من القضايا التي لمعكسة السالبة في الفرق الثاني
 كانت الصغرة احد القضايا الغير الضرورية والارادة وهي
 احد عشرة والكبرى احد السبع لكن لما كانت الصغرة في هذه
 القضية بالية وفرد بين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل هي
 معكسة

معكسة سقط من تلك الجملة اختلاط الصغرة احد السبع من
 الكبرى السبع فلم يبق الا اختلاط الصغرة احد الوصفيين الاربع مع
 احد السبع واختص الصغرة المشروطة بالابطال الكبرى بالضرورة
 لا مع معكسات سمع البراق وذلك انه لم يصدق لا شيء من
 بمصير بالابطال القوي به بالضرورة ما دام مختصا لا دائما وكل من
 بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب البرق من الصغرة بالضرورة
 واعلم ان السالبة في الشرط الثاني والثالث اقامة لربها
 امتناع الابطال بغير الاختلاف لكن لم يظهر بغير ضرورة
 نقص بدل على الشرط الرابع كون الكبرى في الفرق الثاني
 من القضايا المعكسة التالفة هذه الفرقين اثنتين
 انما يعكس الصغرة بل يندل في الشكل الثاني فلا بد من
 احدهما النكر الصغرة سالتة بما منه ليقول الابطال س كرم
 فيما سبق وانما ان يكون الكبرى مرجحة معها على الشرط
 محبة محبة في الشكل الثاني فحصل التوجه وشرط النكر انه
 اذا لم يصدق الالزام على صغره يكون كبره من السالبة المعكسة

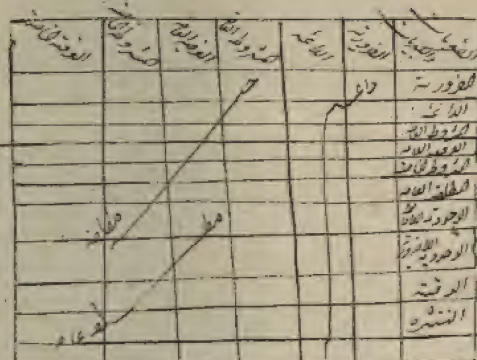
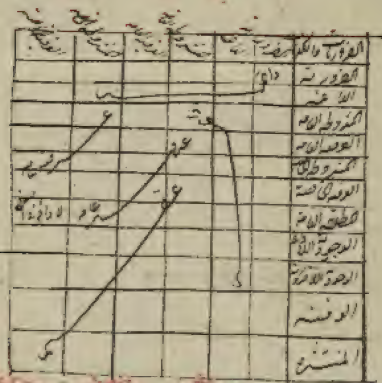
الموافق فيكون كبرى القريب بالاس كالمشروط الخاص كون
 الصغرة القريب الخاص من احد الخاصين وكبره ما يصدق عليه
 العرفي العام لان امتناعه اذ يطهر يعكس في السبع الاول
 على التوجه فلا بد من كبره من جهة او يثبت احد هما بالابطال
 انما سالتة خاصة ليقول الابطال كاس الى النجدة المطوية والشكل الاول
 انما سالتة خاصة لو كان كبرها احد الخاصين وصغرها
 احد القضايا الستة لصدق عليها العرفي العام اما اذا
 كانت احد الخاصين فلا بد من جهة ضرورة لا دائما
 وهما اخص من العرفية الخاصة فصدق في النجدة السالبة النجدة
 العرفية الخاصة وهي تعكس النجدة المطوية فنجعل كبره صغره
 هذا القريب احد الخاصين لانها كبرى الشكل الاول وكبره
 من القضايا الستة لانها صغرة الشكل الاول ومن ههنا يظهر
 ان الصغرة السابعة لما كانت امتناعا فان بين يعكس الكبرى كبر
 الى الشكل وحيث ان يكون السالبة المستعملة فيه فبالا
 وان يكون الوجبة مع عكسها على شرط انما في الشكل الثاني

في الفرقين الاولين عكس الصغرة صدق الالزام عليها والقياس من السالبة المعكسة
 السالبة لا تطلعه عامة وفي الفرق الثالث صدق الالزام على الصغرة
 فلا بد من كبره من جهة او يثبت احد هما بالابطال
 الخاصين وانما ان يكون كبره من جهة او يثبت احد هما بالابطال
 عكس في الشكل الثالث وانما كبره في الشكل الاول والارام وفي السادس والثاني
 الاول فلعل في فصل القياس والشرط الثاني فندل في قول
 الشرط وهو عدم استعمال المعكسة في هذا الشكل والوجه
 اول التوجه من الاختلاط اما في الشكل المذكور في قول واحد
 من الفرقين الاولين مانعة واحد عن ضرورة الحاصلة من
 كونها المعكسة لا احد عشرة وفي نفسها وفي الفرق الثالث
 واربعة وهي الحاصلة من الفرقين الاولين مع المعكسة
 الاحد عشرة ومن الصغرة كبره ثلثين والعرفين مع السالبة
 المعكسة الستة وفي الارام والارام ستة وستون وهي
 محصل من الصغرة المعكسة الاحد عشرة مع الست المعكسة
 وفي السادس والثامن اثنا عشر محصل من الصغرة الثمانية
 مع السالبة المعكسة وفي السابع اثنا عشر وعشرون محصل
 من الكبرى الخاصين مع المعكسة الاحد عشرة والتوجه

في الطرفين الاولين عكس الضلعين كما في هذه او ما عدا ذلك انما
 من اثبت المتكافئة التوالف والافتقار عامة وفي الطرف
 السالبي انما كانا احدهما مقبلا وضوفا او عدا ذلك لعكس
 وفي الباع والخاصة ان صدق التوالف على الكبرى والاحد
 فعكس محذوف فاعلم ان التوالف بيان التوالف بين الطرفين
 والافتقار في السالبي وفي الشكل الثاني بعد عكس الضلعين
 وفي السالبي كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثاني
 كما في الشكل الاول لعكس التجه بعد عكس التوالف وبما جملته
 لا كانت هذه الفروض الثلاثة الا حقا في هذه الاشكال
 الثلاثة المذكورة كما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها انما هي
 تلك الاشكال منها في السالبي والاولى بعكس التوالف على السالبي
 والاشكال الثلاثة المذكورة في السالبي والاولى بعكس التوالف على السالبي

هذه احوال

حدول في بيان التوالف والافتقار



اما كل واحد او كل واحد من اهل ابي او كل واحد من اهل ابي
 فلو اطلع عن مقدمين التاليف واما كل واحد من اهل ابي
 اهل الاخرين اي كل ابي وكل واحد من اهل ابي كانت المتكافئة
 ما يقع الخلل فيكون احد طرفي كل واحد منهما او اقلها
 فالواقع من المتكافئة الاولى ان الطرف الثاني كانا احدهما
 انكارا فان كان الطرف الثاني انكارا وكان الطرف الثالث
 الطرف الثاني كانا احدهما من المتكافئة الثانية اما الطرف الثاني
 فيجمع الطرف الثاني وكانا على الصدق وصدق التاليف وهي
 الجواب عن التاليف والطرف الثاني انكارا وهو الجواب عن التاليف

ما يتوكل من المحللة والمتصلة والطبع ومنه ما كانت المحللة فيه كبرى والمتصلة مع
 المتصلة مقدمها مقدم المتصلة والتاليف بين الثاني والمحللة كقولنا
 وليكن كما كان ابي كل واحد من اهل ابي
 وبمعنى فيه الاشكال الاول
 والشروط المعبر في المحللة
 معبر بين الثاني والمحللة
 ما في
 ان يكون ما في كبرى من المحللة والمتصلة والمحللة فيه اما
 ان يكون معبر او كبرى او اياها ما كانا الشاكرين اما ما في
 المتصلة او مقدمها مقدمها او بعدا فاما ان الطرف
 منها ما كانت المحللة كبرى والمتصلة مع فالمتصلة في
 التاليف ايجاب المتصلة وصدق المتصلة مقدمها مقدم المتصلة
 وفيها نتيجة التاليف بين الثاني والمحللة كقولنا كما كان ابي
 وكل واحد من اهل ابي كان ابي او لا كانا صدق مقدم المتصلة وصدق
 التاليف مع المحللة اما صدق التاليف فقام واما صدق مقدم
 المحللة فلاها صادقة في فضل الامر فيكون صادقة على ذلك
 وكلما صدق التاليف مع المحللة صدق نتيجة التاليف وكلما صدق
 مقدم صدق نتيجة التاليف وهو العلم وبمعنى فيه الاشكال

[illegible]

العلم اولها الشروع بالتحقيق مادام العلم ان شئ باق مرفوع لما مضى **فلم**
 اضبط كون بالحرث فان قيل فيجوز ان المقطوع لا يتوقف عليه الشروع
 في العلم او على الوجه البصري في جوابات الامراء بالبصرة انهم من نفس البصرة
 انما يادة البصرة **فلم** فذلك ما يعتد به في ما عدا ذلك المقطوع فانه ذكره بعد
 العلم ليس علم فان قيل ان هذا العلم بان مرفوع ان شئ اقول
 ان يعرف وجه اخر من الوجه التي تحصل بالبعد ولان كان مثلها **فلم**
 بالترسم فانهم **فلم** وقد يتحقق بالقسرة متقاة العلم المذكورة بهذا الـ
 ما هو المتكسر من الامر الشك انما يمكن اخرا للقدرة وحيث انها وعلى
 التقديرين لا ابتداء لا يحصل الشروع بالبصرة كحل واحد منها اما على الوجه الاول
 نظم واما على الثاني فانه حصل الشروع بالبصرة واحد فلا يتوقف على
 ويختص ان الشروع بالبصرة يتوقف على كونها في جوابات الامراء بالـ
 ما يتوقف عليه الشروع على كمال البصرة وهو ما لا يتحقق الا بجمعها فان قيل
 البصرة لا يرد على التقديرين شئ وبما مر من التوقف على ما يرد ان
 بالشروع في تعويل لغة الشروع اكمل فيرد ان امر المتكثرة لا يتوقف على
 عليها الشروع اكمل وان يرد به الشروع على وجه البصرة ويرد البصرة

بعدة لا تخفى أن الحاصل أو كما القصد بالرفع لا يزيد زيادة بصفة بل ينش
البسطة ويكفي الجواب عن الأولين وجبت أحدهما أن لا ينش إلى القصد
كأنه والظن إلى أحد الأمرين لا إلى القصد جميعاً وإنما زيادة أنظر إلى القصد في كل
أضطر من وجبت أحدهما القصد فأيها أن لا يبا في زيادة بصفة بل ينش
الأمر الثانية لا يخفى أن ذلك الجواب وإن كان من البسطة لا يخفى على ما
الأول أن فيه القصد على ما بين شخص الفن لا يفتقر إلى تصديق على ما بين
الكتاب ولا ساءه أن لا يفتقر إلى تصديق بل ينش على أن لا يفتقر إلى
ظاهر لا يفتقر إلى تصديق وإنما هو ظاهر أن لا يفتقر إلى تصديق
وهو أن الله لم يكتف بالزيادة في الكتاب بل يفتقر إلى تصديق على ما بين
في البسطة بل يفتقر إلى تصديق بل ينش على أن لا يفتقر إلى تصديق
الكلية القصدية والمقدسية من الحجة الخاصة على ما علم من البسطة على ما علم
الكلية من الحجة الخاصة وأجيب زيادة شخص من الأولين فإن
الظاهر ما يفتقر على الشرع والظن إلى الحجة الخاصة ما يخفى فبذلك القصد
مختص من وجه أنه ما يفتقر على الشرع والظن إلى الحجة الخاصة ما يفتقر على الشرع

[illegible]

[illegible][illegible]

This image shows a page from a manuscript, likely a liturgical book, featuring musical notation on staves and handwritten text in a cursive script. The notation is written on five-line staves, with the text written below the staves. The script is a cursive hand, possibly a Gothic or similar medieval script. The page is numbered '10' in the top left corner. The text appears to be a liturgical text, possibly a Mass or a similar service, with various headings and sub-headings. The handwriting is dense and fills most of the page. The paper is aged and shows some wear, with some ink bleeding and discoloration. The overall appearance is that of a well-used, historical document.

[illegible][illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is mostly illegible due to the angle and quality of the image. It appears to be a single page of text, possibly a letter or a chapter section.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is mostly illegible due to the cursive style and the angle of the page.

فان هذا معاملة اللان في العبرانيين التي تفتقيرها الى الازدواج
كذلك قد تامل هذا التفرع من الازدواج الى الوسط واما الثاني فيمكن
وعاير بما ذكره انتم من ان الوسط عاير الصم وامن في حقه
انتم قول ان الفصل الرابع في القديم والقديم من اهل النطق
علم حقيق طرقة يمكن ان يكون من انهم في الاصل الحقيق في اللان
عدم تحقيق طرقات في الاصل حقيق واحد سما ولا يمكن فهم وهو كلام بعيد
عن التحقيق فان ايضا والا حكام معصومة القسم وعلى ذلك التقدير يفرق
ذلك ومن انهم في الاصل حكام في اللان وجميعها
في اللان ما لا وسط معناه ان الله في الفصل اتم وتمام الكلام والحق في الصنم
من كلام قدس سره هي ان ابدى صلحا بل لا لا في كماله من الذي في ذلك
في اللان لغير اللان ومن كلام يدعي ان الله ما خلق الازدواج وعلى
بين ان احسن الازدواج في حقا واما
فصل الطرقيين في ان يكون فيه نقصا في اللان كالبين والاحتياج الى الوسط
كقسم الا وازدواج اللان اللان ان شذوذا في بعض اللان
فيها ايضا فانهم في سرهم معوا انما هذا الازدواج الذي في اللان
ذلك

[illegible]

أن لا يزل على الكثرة ولا يذهب عليك قال في الإنشائي الكثرة خلاف الكفاية
 ومبدأ يكاد لا ينفك عنه الفاعل من غير أن يزل
 لم يزل ما كانه بعينه انما كانا انما كانا انما كانا انما كانا انما كانا
 قلت يزل من يركن من كفاية يزل من كفاية انما كانا انما كانا انما كانا
 وطبعا جسيما بان الكفاية يزل من قولنا انما كانا انما كانا انما كانا
 فسم الله هذه الكفاية انما كانا انما كانا انما كانا
 اعلم ان الخامسة تنقسم الى اربعة غير مطلقه انما كانا انما كانا
 المكثرة الخامسة لا يكون مفعولة غير ذلك انما كانا انما كانا انما كانا
 والاعراض الخمسة التي لا تكون مجردة عن غيرها انما كانا انما كانا انما كانا
 الى ان فانه يكون خاصه لكل النوع بالنسبة الى ما يكون مجردة عن غيرها
 لا علم وان تنقسم الى اربعة اسانيد بل هو منها الى الخامسة انما كانا
 كاصحها النوع والنوع لا علم ينقسم الى اربعة اسانيد انما كانا انما كانا
 ان يكون مركبة من مفعول واحد ولا يكون فخصه لكن اذا تميزت
 بعض من انما كانا مفعول واحد ولا يكون فخصه لكن اذا تميزت
 الى ان يركن الى انما كانا مفعول واحد ولا يكون فخصه لكن اذا تميزت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The script is characteristic of the 18th or 19th century.

خمس و

٧٦
غدار ان الشئ المعدوس للوارد هو الماتية الكلية من شئ اخر يعني بقوله انهم ان شئ
الواجب عليه متعلق بالحق ان يتحقق كل شئ غيره يعني انه ليس الخارج هو
هو الماتية ومعها داخل هو الشئ بالوجود الخارج هو الماتية المتحصلة
تصلها الى الماتية الكلية والحق والتحقق امر عظيم يعرف الماتية الكلية
بالحق وهي عين تلك الماتية الخارج فاما بان ان يكون تحقق الواجب
عنده وبين ان يكون عارضا للماتية فليس فيه فائدة من حيث الاستعداد لذلك
بطر بالاشارة الى ان كونه كذلك لا يكون
القول الا انه صاعدا بالحق فانه ان يقول بالحق المتصفا بهما فلا
اخذ احد بهما فثبت الاخر وبما ذكرنا انهما متعلقان
فثبت منزلة الحق ولذا فان منزلة الحق لا تستدرك من احد الطرفين
ولذا الماتية مرفوضة لذلك اسئلة الى ما تبعدنا من انما لا يعرف ان
من ان ذكرنا انهما اذا ثبت هذا انما لم يعلم لما اذا ان هذا كلام
الماتية هو المصون المتصلة من ان ينفذ في ان الصلة لا يعلم
الخالصة من التفرع المتعلق بهما على ما يجب تلك الصلة وانما ان لا ينفذ
صراثة في كل
لكن ذلك لا يعلم بحسب ما ان شئ كونه الحوادث
الناقل اول تحقق هذا كما ان شئ
زيادة

فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس
فردوس

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

22

[illegible]

فعل

22

نظری خوانند چون تصور روح و تصدیق عالم حادث
است و کمالیت کرد در معالجات تصرف کرده شود بر بعضی
بوجهی که ادا کنند بدانستن بحول و هر چیزی که درونی
فکر کند و تصور ادا کنند از معنی و قول شایع خوانند
چنانکه معنی حیوان که جوهر جسم نامی حساس متحرک با کمال
دلت و قوه نامی که در پانزده معقولات و هر دو مقدر
قوا معلوم باشد هر دو را جمع کنی گوی حیوان نامی تصور
انسان حاصل شود و هر چه در روی فکری کند و تصدیق ادا
انرا دلیل و حجت گویند چنانکه گوی عالم تغییرات و هر چه
متغیرات حادث است پس عالم حادث **فصل در حقیقت**
معنی هر چه تصور شود و آنچه کنان شرکت بی کنی
انرا حقیقت خوانند چون ذات دید و آنچه کنان کنان
که خوانند چون مفهوم انسان و ان کنی و افراد حیوان



نظری

افاضی و خوانند چون دید و یکی و یکی و چون کار
نتیجه با افراد وی با عینی حقیقت افراد باشد چون
انسان انرا نوع خوانند یا جز حقیقت افراد باشد
پس اگر تمام مشترک باشد میان حقیقت آن افراد و میان
ماهیت و یکی چون حیوان که تمام مشترک میان انسان
و دیگر حیوانات انرا جنس خوانند و اگر نباشد انرا فصل
خوانند خواه مشترک باشد اصلا چون ناطق و خواه
مشترک باشد چون حساس و یا جامع حقیقت افراد باشد
اگر خاص باشد بیست حقیقه و ماهیه انرا خاص خوانند
چون ضاحک و اگر خاص نباشد انرا عرض عام خوانند
چون ماضی و جنس اگر تمام مشترک است با هر ماضی
انرا جنس قریب خوانند چون حیوان و لکن با بعضی
مشترکات تمام مشترک باشد انرا جنس بعید خوانند

جوهر که میان انسان با مجردات و نباتات شرکت و

تمام مشترکات ایدت کردانست با مجردات و نباتات بعد
مختلف شود و هر که که جنس قریب با فصل در جمع شوق
انرا حد نام خوانند چون حیوان ناطق و انسان را که
جنس بعید با فصل قریب جمع کنی انرا حد ناقص خوانند
چون جسم ناطق و هر که که جنس قریب را با خاص جمع کنی
انرا رسم نام خوانند چون حیوان ضاحک مراد انرا بی
و همچنین اگر جنس بعید را با خاص جمع کنی انرا رسم ناقص
خوانند چون جسم ضاحک مراد انرا بی و عرض عام با خاص
رسم ناقص باشد چون ماضی و ضاحک مراد انرا بی و نباتات
جنس و فصل واحد را بیستی در حقایق موجوده استعمال
میکند و در مفرقات اعتباری بیستی چون اصلا
نحوه مثل کلام و فعل و حرف و عرب و عینی استعمال

افاضی و خوانند چون دید و یکی و یکی و چون کار
نتیجه با افراد وی با عینی حقیقت افراد باشد چون
انسان انرا نوع خوانند یا جز حقیقت افراد باشد
پس اگر تمام مشترک باشد میان حقیقت آن افراد و میان
ماهیت و یکی چون حیوان که تمام مشترک میان انسان
و دیگر حیوانات انرا جنس خوانند و اگر نباشد انرا فصل
خوانند خواه مشترک باشد اصلا چون ناطق و خواه
مشترک باشد چون حساس و یا جامع حقیقت افراد باشد
اگر خاص باشد بیست حقیقه و ماهیه انرا خاص خوانند
چون ضاحک و اگر خاص نباشد انرا عرض عام خوانند
چون ماضی و جنس اگر تمام مشترک است با هر ماضی
انرا جنس قریب خوانند چون حیوان و لکن با بعضی
مشترکات تمام مشترک باشد انرا جنس بعید خوانند

چون

